الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

علاقة سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة برصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص "إدارة مالية"

إعـداد الطلبة:

- بن سلامة يمينة
- بوالعيش عمار

إشراف الأستاذ(ة):

الدكتور حمزة رملي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. رحيم ابراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. حمزة رملي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. سامي بن جدو	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

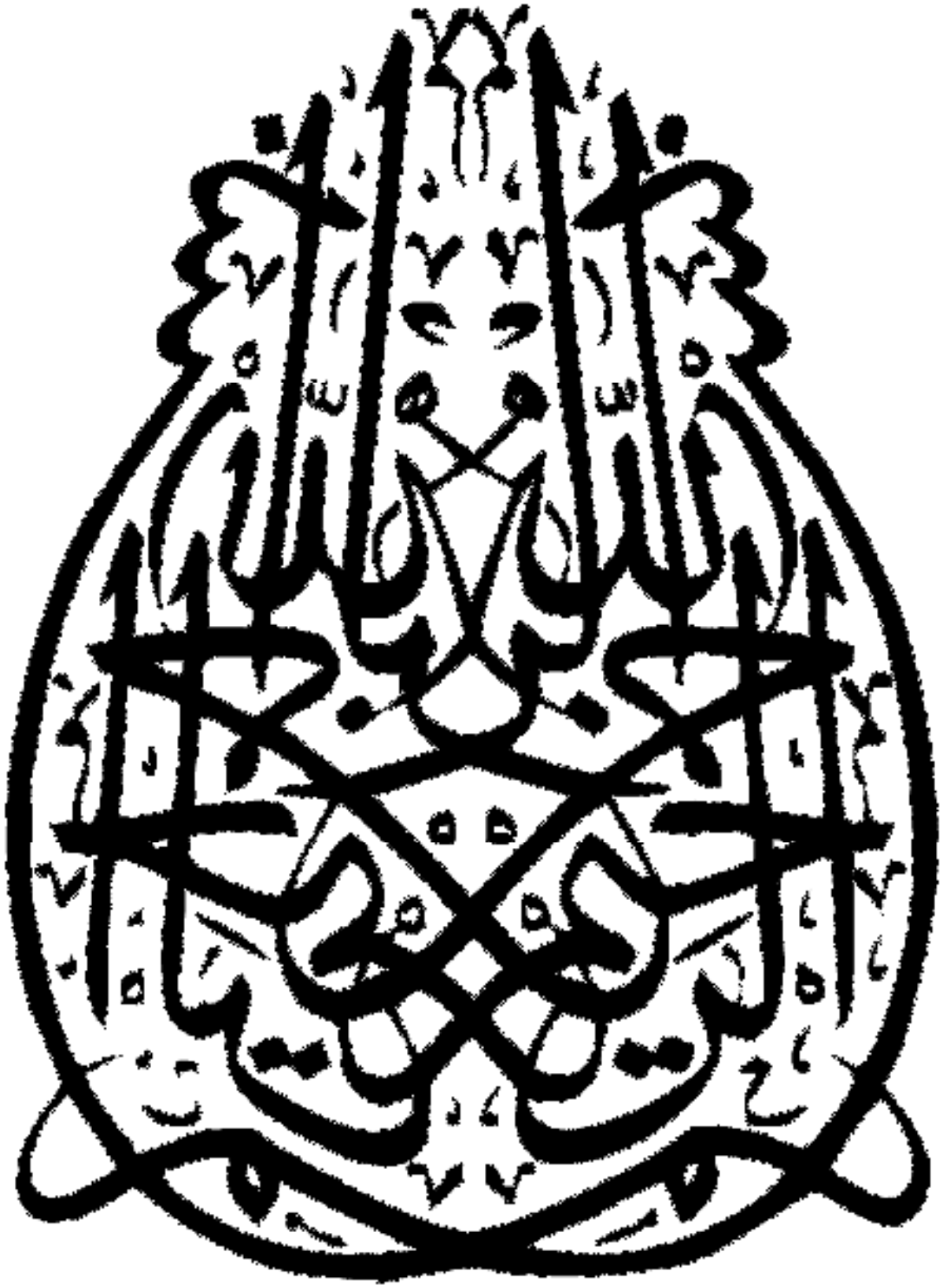

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله أولا وآخرا الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

نتقدم إلى الأستاذ الدكتور رملي حمزة الذي تولى الإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة الأساتذة في مشوارنا الدراسي.

ونتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم قراءة هذا العمل المتواضع.

- فشكرا لهؤلاء وإلى الذين لم نتمكن من ذكر أسمائهم –

إهداء

الحمد والشكر لله عز وجل على عطائه وكرمه

وعلى نعمه التي لا تعد ولا تحصى.....

أهدي هذا الإنجاز إلي

إلى سلطانة القلب أمي رحمها الله

إلى طاهر القلب أبي رحمه الله

يمينة

إهداء

قال الله تعالى: " وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا"

إلى روح الوالدين الكريمين تغمدهما الله برحمته

إلى أخي وأختي وبنت أختي وجميع أفراد عائلتي الكريمة

إلى أساتذتي وجميع زملائي وكل من ساهم في هذه الدراسة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

- إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع -

عمار

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل علاقة سياسة الدعم الحكومي على رصيد الموازنة العامة لحالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000 – 2020 من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للموازنة العامة والدعم الحكومي، كما تم التطرق إلى أثر التحويلات الاجتماعية على الموازنة العامة. وخلصت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي ممثلا في التحويلات الاجتماعية مثلت حصة معتبرة من النفقات العامة، إذ قدرت خلال الدراسة ما بين 21% و 32%، وتسببت بعجز الموازنة العامة بنسبة تتراوح بين 80% و157% خلال الخمس سنوات الأخيرة، وباعتمادنا على علاقة بيرسون (Pearson Correlation) وجدنا أن (rp=81%)، والذي يبرز لنا وجود علاقة طردية قوية بين التحويلات الاجتماعية وعجز الموازنة العامة، كما توصلنا إلى أن ارتفاع مخصصات الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية يقابلها زيادة في الانفاق العام وعجز الموازنة العامة واستمراره.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الموازنة العامة.

Abstract

This study aims to estimate and analyze the relation of the government support policy on the balance of the general budget for the case of Algeria in the period between 2000 - 2020 by identifying the basic concepts of the public budget and government support, as well as the impact of social transfers on the public budget.

The study concluded that government support represented in social transfers represented a significant share of public expenditures, as it was estimated during the study between 21% and 32%, and caused the public budget deficit by between 80% and 157% during the last five years. By relying on the Pearson Correlation, we found that rp = 81%, which highlights to us a strong direct relationship between social transfers and the public budget deficit. We also found that the rise in government support allocations and social transfers is offset by an increase in public spending and the public budget deficit and its continuation.

Keywords: Government Support, Public Expenditures, Public Revenues, The balance of the general budget.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة	1–33
تمهيد	2
I- 1– مدخل مفاهيمي للمالية العامة	3
I- 1–1– المالية العامة في الفكر الاقتصادي	3
I- 1–2– المالية العامة (المفهوم، الوظائف)	6
I- 1–3– عناصر المالية العامة (النفقات والإيرادات)	8
I- 1–4– الموازنة العامة	13
I-2– مدخل مفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي	23
I-2–1– مفهوم سياسة الدعم الحكومي وأسباب ظهورها	23
I-2–2– أهداف سياسة الدعم الحكومي	25
I-2–3– أنواع وأشكال سياسة الدعم الحكومي	26
I-2–4–الآثار المترتبة عن سياسة الدعم الحكومي	28
I-3– الدراسات السابقة	30
I-3–1– الدراسات السابقة باللغة العربية	30
I-3–2– الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	31
I- 3–3– مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دراسة تحليلية	34–62
تمهيد	35
II-1– الإطار المنهجي للدراسة	36
II-1–1– التعريف بميدان الدراسة	36
II-1–2– أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية المعتمدة	36

II-1- 3- منهج الدراسة	37
II-1- 4- نموذج الدراسة	37
II-2- تحليل بيانات الدراسة	38
II-2-1- تحليل بيانات الموازنة العامة للجزائر (2000-2020)	38
II-2-2- تحليل بيانات الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	45
II-2-3- علاقة الدعم الحكومي بالموازنة العامة في الجزائر (2000-2020)	53
II-3- مناقشة فرضيات الدراسة	59
II-3-1- مناقشة الفرضية الفرعية الأولى	59
II-3-2- مناقشة الفرضية الفرعية الثانية	59
II-3-3- مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة	60
II-3-4- مناقشة الفرضية الفرعية الرابعة	61
II-3-5- مناقشة الفرضية الرئيسية للدراسة	61
خلاصة الفصل	62
خاتمة عامة	63-66
قائمة المراجع	67-72

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسة الدعم الحكومي	25
02	تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2020)	39
03	هيكل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر	46
04	تطور حجم التمويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	47
05	كيفية التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو في الجزائر (2005-2009)	49
06	يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية في الجزائر (2010-2014)	49
07	تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012-2015	50
08	تطور التحويلات الاجتماعية مقابل رصيد الموازنة العامة للجزائر (2000-2020)	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	أهداف الموازنة العامة	14
02	نموذج الدراسة	37
03	تطور عناصر الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2009	41
04	تطور عناصر الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2014	41
05	تطور عناصر الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2015 إلى سنة 2020	42
06	تطور الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2020	43
07	تطور معدل نمو الإيرادات والنفقات في الجزائر (2000-2020)	44
08	تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	51
09	تطور مجموع التحولات الاجتماعية (2000-2020)	52
10	تطور التحويلات الاجتماعية مقابل رصيد الموازنة العامة للجزائر (2000-2020)	55
11	تطور حجم الدعم الكلي بالنسبة للنفقات العامة للجزائر (2000-2020)	57

مقدمة عامة

تمهيد

إن علم المالية يتعلق بأعمال الدولة المالية من تحصيل للإيرادات بالطرق المختلفة وانفاقها وما يحقق أهداف الدولة، فالمالية العامة تطورت في ظل النظريات الاقتصادية من حيادية دور الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي بالنسبة للنظرية الكلاسيكية التقليدية وصولا إلى تدخلها ولعبها دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي بالنسبة للمدرسة الكينزية والحديثة عن طريق عناصرها المتمثلة في النفقات والإيرادات والموازنة العامة، وهذه الأخير التي تعتبر مرآة تعكس بصدق فلسفة الحكومة وهي أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمويل التنمية الاقتصادية، إذن فالموازنة العامة للدولة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل سياسة الدعم الحكومي أحد آليات الموازنة العامة لتحقيق ذلك، وباتت تتلقى اهتمام شريحة واسعة في المجتمع في مختلف الدول العالم، وخاصة في الدول النامية والذي ينتشر فيها الفقر والحاجة للدعم لتحسين ظروفهم الاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية رصدت مبالغ كبير في الموازنة العامة لتنفيذ سياسة الدعم الحكومي، وهذا من أجل تحسين ظروف اجتماعية للفئات محدودة الدخل وتعتبر هذه النسبة كبيرة وأصبحت تأرق الحكومة بسبب مزاحمتها لنفقات التنمية الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى عرقلة تحقيق التنمية.

إشكالية الدراسة

إن الموازنة العامة هي المرآة العاكسة لنشاط أي دولة، والجزائر من الدول التي تهدف من خلال الموازنة العامة إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر أحد آليات هذه الموازنة ومن أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الجزائر لتقليل التفاوت في توزيع الدخول ومساعدة الأفراد والأسر الهشة على توفير احتياجاتها الأساسية ورعاية صحية وتعليم، إذ تخصص مبالغ طائلة في الموازنة العامة والتي غالبا ما تعاني من عجز وأصبحت تؤرق الحكومة بسبب مزاحمتها لنفقات التنمية الاقتصادية والاستثمار في رأس المال البشري. ومن هذا المنطلق فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور في السؤال الرئيسي الموالي: **ما مدى علاقة سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟**

ومن هذا السؤال الرئيسي فتندرج تحته مجموعة من التساؤلات الفرعية في ظل رصد اعتمادات ضخمة للدعم الحكومي والتي تنافس برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي تؤثر على الميزانية العامة وهي موضحة كما يلي:

- كيف تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

- ماهي القطاعات الاجتماعية التي حظيت باهتمام الدولة وما مدى تأثيرها على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

– كيف تطور الإنفاق على الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)؟

– هل يساهم الدعم الحكومي في زيادة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية يمكننا وضع الفرضيات التالية:

– **الفرضية الرئيسية:** يعتبر الدعم الحكومي جزء من النفقات العامة في الجزائر فهو يؤثر بشكل كبير على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000–2020).

– **الفرضيات الفرعية:**

– تعرف الموازنة العامة عجزا مستمرا ومتسارعا خلال الفترة (2000–2020).

– القطاعات التي حظيت باهتمام دعم الدولة في الجزائر خلال الفترة (2000–2020) هي دعم العائلات.

– عرف الإنفاق على الدعم الحكومي خلال الفترة (2000–2020) زيادة مستمرة.

– يساهم الدعم الحكومي في زيادة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر.

أهمية الدراسة

تعتبر الموازنة العامة الأداة الأساسية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المالية والاجتماعية في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، فلهذا تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها توفر لنا نظرة عامة على تطور سياسة الدعم الحكومي وأثرها على الموازنة العامة والحلول الاستراتيجية المناسبة المقترح إتباعها من طرف الحكومة الجزائرية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تشخيص وتقييم أثر سياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر على رصيد الموازنة العامة من خلال التعرف على أنواع وأشكال التحويلات الاجتماعية وإبراز حجمها بالنسبة إلى النفقات العامة والموازنة العامة للدولة وكذلك أيضا تحديد علاقة زيادة مخصصات الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية) وزيادة النفقات العامة بعجز الموازنة العامة للجزائر.

منهج الدراسة

تحقيقا لاختبار صحة الفرضيات والإجابة النهائية عن الإشكالية اعتمدنا في دراستنا هذه على الدراسات والأبحاث والكتب في مجال موضوع البحث، بهدف خدمة البحث وبغية لتوضيح تطورات ومفاهيم وأهداف المالية العامة وعناصرها من نفقات، إيرادات وموازنة عامة ومعرفة أهم النفقات وأكثرها تأثيرا على الموازنة العامة، وبناءا على طبيعة هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على التطور التاريخي للمالية العامة والجانب المفاهيمي للدراسة من نفقات، إيرادات، موازنة عامة ودعم حكومي ويتجلى المنهج التحليلي من خلال تحليل بيانات تطور الموازنة العامة خلال فترة الدراسة وكذا الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية وصولا إلى خلاصات واستنتاجات بشأنها تقدير العلاقة بينها وما مدى ارتباطها ببعض وتحليلها وتفسيرها.

دوافع اختيار موضوع الدراسة

هناك عدة دوافع موضوعية دفعتنا لاختيار موضوع هذه الدراسة منها أن إشكالية الموضوع أثارت جدلا كبيرا بين المختصين والخبراء الماليين ولا تزال حتى يومنا هذا خاصة في الآونة الأخيرة والحديث عن رفع الدعم الحكومي، وأما فيما يتعلق بالدوافع الشخصية فيمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

- الميل الشديد والرغبة في معرفة المزيد عن المالية العامة.
- أن الموازنة العامة أداة مالية حديثة عرفت عجوزات مستمرة ومتزايدة مما استدعى البحث ودراسة الموضوع.
- إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه الدراسات حتى يتسنى لنا وجود بعض الحلول لمشكلة الدراسة.

حدود وصعوبات الدراسة

يمكننا تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وهي الجزائر وحدود زمانية تمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، وأما صعوبات هذه الدراسة فتمثلت في اختلاف الإحصائيات من موقع لآخر وشح الإحصائيات المتعلقة في الدعم الحكومي الضمني.

هيكل الدراسة

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مقدمة عامة، فصلين أساسين وخاتمة عامة، حيث يشمل الفصل الأول الجانب النظري لمتغيري الدراسة وأما الفصل الثاني فيشمل الجانب التطبيقي لظاهرة المدروسة وإسقاطها على حالة الجزائر وهما كتالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري لمتغيري الدراسة وهذا من خلال المبحث الأول والثاني، وأما في المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة التي تناولت هي بدورها أحد متغيري الدراسة أو كلاهما.

الفصل الثاني: فقد حاولنا من خلاله القيام بدراسة تحليلية لانعكاس سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر بصفة خاصة، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، فتناولنا في المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة وفي المبحث الثاني حاولنا التعرف على تطورا كل من الموازنة العامة في الجزائر وتحليل تطور سياسة الدعم الحكومي والعلاقة بينهما خلال فترة الدراسة (2000-2020) وفي المبحث الثالث والأخير تم اختبار فرضيات الدراسة وعرض نتائجها.

الفصل الأول:

التأصيل النظري

للدراسة

تمـهيد:

الماليـة العامـة هـي دراسـة دور الحكومـة فـي الاقتصـاد وهو فرع من فروع الاقتصـاد يقيم الإيـرادات والنفقات الحكومية للسلطات العامة ويعدل واحد منهما لتحقيق التأثيرات المرغوبة وتجنب غير المرغوب منها، ويعتبر مجال المالية العامة ثلاثة مجالات وتتمثل في الآثار الحكومية على التخصيص الفعال للموارد، توزيع الدخل، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتعثير سياسة الدعم الحكومي أحد الفروع الفرعية من هذه المجالات التي تستخدمها الدول من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة لمعايير الكفاءة الاقتصادية والتي تؤثر بشكل مباشر على موازنة المالية العامة. وهذا ما سنحاول معرفته في هذا الفصل من خلال التطرق لكل من المالية العامة وسياسة الدعم الحكومي نظريا وهي موضحة في المباحث التالية:

I- 1- مدخل مفاهيمي للمالية العامة

I-2- مدخل مفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي

I-3- الدراسات السابقة

I- 1- مدخل مفاهيمي للمالية العامة

نظرا لأهمية علم المالية العامة وأثره على مختلف جوانب الحياة، فقد عرف العديد من التغيرات عبر الزمن ليلائم التقلبات الحاصلة والتغيرات في اقتصاديات الدول، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح وضبط المفاهيم الأساسية للمالية العامة من خلال مجموعة من المطالب، بحيث تناولنا في المطلب الأول والثاني المالية العامة في الفكر الاقتصادي والمالية العامة من ناحية المفهوم والوظائف، وفي المطلب الثالث والرابع حاولنا معالجة العناصر الأساسية للمالية العامة وهي النفقات، الإيرادات والموازنة العامة.

I- 1-1- المالية العامة في الفكر الاقتصادي

يختلف دور المالية العامة حسب الفكر الاقتصادي الذي يحدد لها دورها من خلال تحديده لطبيعة النظام الاقتصادي الذي يعبر عنه الفكر الاقتصادي المعين، ولذلك سيتم تناول المالية العامة في الفكر الاقتصادي على النحو التالي:

أولا: المالية العامة في الفكر الاقتصادي التقليدي (الكلاسيكي والنيوكلاسيكي)

ارتبط المفهوم التقليدي للمالية العامة على الموقف الفردي والذي يعبر عن طبيعة النظام الرأسمالي بصيغته الأصلية (التقنية) الأولى، حيث تضمن عدد من الأسس والسمات لذلك، والتي من أهمها[1]:

1- الملكية الخاصة لكافة وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية، وعن طريق ملكية المشروعات التي تؤدي من خلالها النشاطات الاقتصادية هذه.

2- حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وبدون أي قيود أو عوائق تحد من هذه الحرية في القيام بالإنتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك، ممارسة العمل وحرية التجارة بما في ذلك التجارة الخارجية.

3- إن آلية السوق الحرة والتلقائية والتي تتمثل بسوق المنافسة الكاملة (التامة) هي التي تحدد النشاطات الاقتصادية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب بالشكل الذي يتحدد عن طريقه السعر الذي يعتبر المؤشر للقيام بهذه النشاطات الاقتصادية.

4- المرونة التامة لكل من الأسعار والأجور والتوافق بين تحقيق المصلحة الخاصة والمصلحة الاجتماعية من خلال تحقيق المصلحة الخاصة، لأن سعي الأفراد لتحقيق أكبر قدر من مصلحتهم الخاصة وبدون أي قيود أو عوائق أو تدخل في سعيهم هذا يحقق لهم أكبر قدر ممكن من المصلحة الخاصة، ويتحقق أكبر قدر من مصلحة المجتمع، لأن مصلحة المجتمع ماهي إلا مجموع مصالح أفراده التي تحققت بأقصى قدر ممكن.

إن السمات الأساسية السابقة، والتي هي سمات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وهي سمات النظام الرأسمالي بصيغته الأصلية (التقنية) تقود من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي هذا إلى تحقيق الاستخدام الكامل للموارد والتي يتم تحقيقها عن طريق آلية السوق الحرة والتلقائية، وكذلك أيضا الاستخدام الكفء للموارد من خلال توجهها نحو الاستخدام في المجالات التي تحقق أكبر ربح ممكن، وهي المجالات التي تتحقق فيها أكبر

[1]– فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2008، ص 26-27-28.

كفاءة ممكنة، فإن كل ما سبق يعني وبالضرورة عدم وجود تدخل حكومي في النشاطات الاقتصادية حتى تتحقق بذلك آلية السوق الحرة والتلقائية والتي ينجم عنها تحقيق الاستخدام الكامل والكفء للموارد من خلال النشاطات الخاصة، لأن تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية التي تؤديها الجهات الخاصة يعيق القيام بهذه النشاطات ويعرقل تحقيق الاستخدام الكامل والكفء للموارد. ولذلك فإن دور المالية العامة ينبغي له أن يكون محايدا أي أن الدولة لا تتدخل في النشاطات الاقتصادية، وأن هذا الدور المحايد للمالية العامة يتضمن ما يلي:

1- أن تكون النفقات العامة بأضيق نطاق ممكن ارتباطا بمهام الدولة ودورها المحدود في المجتمع وفي الاقتصاد[1].

2- أن تكون الإيرادات العامة والنفقات العامة بأضيق نطاق ممكن، وأن يتم الاقتصار في هذه الإيرادات على الضرائب[2]، وبأدنى قدر ممكن، ودون اللجوء إلى الاقتراض، أو الإصدار النقدي الجديد لأن ذلك يؤثر سلبا من خلال تأثيره السلبي على الممارسة الخاصة للنشاطات الاقتصادية في حالة الاقتراض، أو إسهامه في إحداث التضخم في حالة الإصدار النقدي.

3- أن تكون الميزانية العامة متوازنة وبأقل قدر ممكن لكل من النفقات العامة، ومن ثم للإيرادات العامة، وعدم اللجوء إلى عجز الميزانية لأنه يقود إلى التضخم، وكذلك عدم اللجوء إلى فائض الميزانية لأنه يقود إلى التأثير سلبا على النشاطات الخاصة من خلال سحب موارد مالية من الجهات الخاصة، والتي لا تحتاجها الدولة لإنفاقها، وتتحقق نتيجة لذلك بشكل فائض في الميزانية وتقلل بذلك من موارد الجهات الخاصة والتي يمكن أن تستخدمها في ممارسة نشاطاتها الاقتصادية.

وعلى العموم فإن أنصار الكلاسيك أمثال آدم سميت، ديفيد ريكاردو النيوكلاسيك أمثال ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك ينظرون إلى أن النفقات العامة هي التي تحدد الايرادات العامة وبالتالي يتحدد دور المالية العامة في هذا الفكر، أي أن النفقات العامة هي التي تبرر الايرادات العامة والتقيد بمبدأ الموازنة المتوازنة، أي التمسك بمسلمة التوازي[3].

ثانيا: المالية العامة في الفكر الكينزي

من أهم الخصائص العامة والمبادئ الأساسية للمدرسة الكينزية التي برزت مع الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929، نذكر ما يلي[4]:

– **سياسات نقدية ومالية نشطة:** دعت أفكار كينز إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي

[1]– آدم سميت، ترجمة حسني زينة، ثروة الأمم (الجزء الأول)، نشر معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العراق، 2007، ص08.

[2]– ديفيد ريكاردو، ترجمة: يحي العريضي، حسام الدين خضور، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2015، ص133.

[3]– جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2010، ص79.

[4]– مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 246–247–250.

ويقترح كينز وسائل معينة لزيادة الانفاق الكلي وذلك من خلال زيادة الاستثمار الخاص في أوقات الكساد وتخفيض سعر الفائدة أو عن طريق استخدام الحكومة للسياسة المالية التوسيعية وهذه الطريقة الأكثر فعالية لمواجهة الكساد، فالإنفاق الحكومي يعتبر كمصدر للإنفاق الكلي.

- **التأكيد على الاقتصاد الكلي:** وذلك من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل، الاستهلاك، الإذخار، الإنتاج، التشغيل.

- **عدم استقرار الاقتصاد:** طبقا إلى كينز فإن الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش.

- **تدخل الدولة:** لمعالجة التوازن العام للاقتصاد الذي أصبح هو الأساس وأصبح توازن الموازنة العامة أمرا ثانويا، هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية تدخلا فعالا وزيادة انفاقها العام وتمويله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض[1].

- **احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة:** يرى كينز أنه ليس من الضروري احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكن المهم هو توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بأكملها ويصبح عجز الموازنة ضروري ما دام يتعلق بزيادة الانتاج والتوظيف[2].

ثالثا: المالية العامة في المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، ازدادت حدة الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات الواجب اتباعها لتمويل العجز وعلاجه، وظهرت النظرية النقدية الحديثة على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان وفريدريش أوجست فون هايك[3]، وتقوم فكرة أنصار هذا الفكر على أنهم يعارضون فكرة ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن، حيث أن النقديون لا يعتقدون بأن الاقتصاد يخضع لحالة عدم التوازن والذي يتعادل بالتدخل الحكومي بل يعتقدون بأن التغيرات في السياسة النقدية أو في السياسة المالية لها تأثير قصير الأمد فقط وأن السياسة الحكومية تؤدي إلى تفاقم الآثار وخاصة بالنسبة لآثار السياسة النقدية أي أن محاولات الحكومة لتحسين وضع الاقتصاد من خلال استخدام السياسات النقدية والمالية لتحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة منخفض، غالبا ما يجعل الأمور أكثر سوء، ويعود السبب في ذلك إلى أن السياسة الاقتصادية القوية والفعالة تعمل مع فاصل زمني طويل، حيث يؤكد النقديون بأن صانعي السياسات يصنعونها بموجب قاعدة خاصة بالسياسة المالية قد تكون تحقيق التوازن في الميزانية سنويا، والقاعدة بشأن السياسة النقدية قد تكون استهداف نمو عرض النقد بمعدل معين خلال فترة زمنية معينة. ويمكننا تلخيص أبرز النقاط التي جاء بها أنصار هذا الفكر في النقاط التالية[4]:

---

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 167.

[2]- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، ص295.

[3]- سيمون فاوت وآخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، مؤسسة فريدريش إبيرت، اليمن، 2013، ص19.

[4]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 293-294-295.

1- لا يعتقد النقديون بـأن الاقتصـاد يخضـع إلـى حالـة عـدم التـوازن فـي سـوق العمـل وسـوق السـلع أو أن الحكومة يجب أن تلعب دورا فعالا في الاقتصاد.

2- إن تأثير السياسات الاقتصادية يعمل بفاصل زمني طويل ومتغير فإن المحاولات من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد تجعل الأمور أسوأ.

3- يعتقدون بأن القواعد الرسمية يجب أن تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية.

I- 1-2- المالية العامة (المفهوم، الوظائف)

توجد مفاهيم كثيرة للمالية العامة بين اختلاف وجهات النظر بخصوصها واختلاف دورها رغم أن هناك اتفاقا على جوهر المالية العامة والتي تعني مالية الدولة بهيئاتها المتعددة من خلال النفقات العامة، الإيرادات العامة وعن طريق الميزانية العامة وأن لها مجموعة من الوظائف الأساسية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفروع الموالية.

أولا: مفهوم المالية العامة

لا يوجد تعريف محدد للمالية العامة وقد اختلف وتطور بتطور المراحل التي مر بها علم المالية العامة، وهناك العديد من التعاريف القديمة والحديثة، فنجد التعريف القديم لعلم المالية العامة الموضوع من طرف القانوني غاستون جيز (Gaston Geze) وغيره من المؤلفين الكلاسيك يقول هي مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد لتلبية هذه النفقات مع توزيع أعبائها على المواطنين[1].

إن المفهوم الضيق والتقليدي للمالية العامة هو المفهوم الذي يرى أن المالية العامة هي التي تنحصر مهمتها في توفير الدولة لإيرادات مالية تغطي نفقاتها من أجل إشباع الحاجات العامة ومن ثم فإن التعريف وفقا لهذا المفهوم والذي يرتبط بالدور التقليدي للدولة والتي يحصر مهامها في تلبية الحاجات العامة والتي تتضمن الحماية الخارجية من خلال الدفاع الخارجي، والحماية الداخلية من خلال الأمن الداخلي وتوفير العدالة، وتطبيق النظام[2]. أما المفهوم الواسع والحديث للمالية العامة فإنه يمتد ويتسع ليعني كافة النشاطات المالية للدولة، المتعلقة بإراداتها ونفقاتها، والتي تتضمنها ميزانية الدولة في إطار السياسة المالية المشتقة من السياسة الاقتصادية.

وعلى العموم فمن التعاريف المقدمة للمالية العامة نذكر ما يلي:

– المالية العامة أو مالية الدولة هي التي تتضمن أي نشاط مالي للدولة سواء تم من قبل هيئاتها (الإدارية المركزية، الإقليمية أو المحلية) أو هيئاتها العامة التي تمارس نشاطات اقتصادية منتجة سلعة أو خدمة سواء كانت مستقلة أو غير مستقلة وتؤدي بذلك دورا اجتماعيا أو اقتصاديا[3].

---

[1]– محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 28.

[2]– نفس المرجع، ص10.

[3]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 11.

– يعرفها البعض الآخر المالية العامة بأنها العلم الذي يتناول بالدراسة والبحث النشاط الاقتصادي من خلال استخدام الأدوات المالية بقصد تحقيق المصلحة العليا للمجتمع وتحقيق النمو من خلال توفير كافة المرافق العامة التي يتحقق من خلالها مصلحة المواطنين كمرافق التعليم والصحة والإسكان وكذا السلع الضرورية المدعمة كالخبز والوقود والسلع التنموية وغيرها من الخدمات الضرورية[1].

– علم المالية يتعلق بأعمال الدولة المالية من تحصيل للإيرادات بالطرق المختلفة واتفاقها في الأوجه التي تحقق أهداف الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة للدولة[2].

– تعرف المالية العامة أيضا بأنها ذلك العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة من أجل تحقيق أهداف الدولة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[3].

– ذهب الفكر الحديث إلى تعريف علم المالية العامة بأنها: العلم الذي يدرس السياسة المالية للدولة من خلال الاستعانة بأدواته المالية المخصصة من نفقات عامة وإيرادات عامة وميزانية عامة بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع[4].

ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف يمكننا إعطاء تعريف شامل لمفهوم المالية العامة على أنه ذلك العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العمومية ومؤسسات الدولة، وهو ذلك النشاط الذي تبذله الهيئات في سبيل الحصول على الموارد اللازمة لإنفاقها من أجل الوصول إلى إشباع الحاجات العامة، أو بعبارة أخرى هو ذلك العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة، بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ثانيا: الوظائف الأساسية للمالية العامة

رغم أن السياسات الضريبية أو الإنفاق العام يؤثران على الاقتصاد القومي بعدة طرق، وأن تصميمها يخضع لطبيعة الغرض منها، إلا أنه يمكن رصد الوظائف التالية للمالية العامة[5]:

– **تخصيص الموارد:** توفير السلع العامة أو ما يعرف أحيانا بالسلع الاجتماعية، ومن هنا فإن المالية العامة تستهدف التأثير على عملية تخصيص الموارد بين السلع العامة والسلع الخاصة وكيفية تحديد سلة السلع العامة، وهذه هي الوظيفة الأولى والتي تعرف بوظيفة تخصيص الموارد.

– **توزيع الدخل والثروة:** تستهدف الحكومة تحقيق العدالة الاجتماعية التي يقرها المجتمع، حيث تسعى الحكومة من خلال أدواتها المالية (الضرائب والنفقات) إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بالشكل الذي يعتبره المجتمع عادلا.

---

[1]– أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتب الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 12.

[2]– حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص30.

[3]– عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص 33.

[4]– الحمود إبراهيم، زغلول حلمي، خالد سعد، الوسيط في المالية العامة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2002، ص23.

[5]– دكتور محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)، الدار الجامعية، جامعة المنوفية، 2009، ص 28.

– **الاستقرار الاقتصادي:** تسعى الحكومة لتحقيق مستوى عال من التوظف خاصة في حالات الكساد، وضبط الأسعار في حالات التضخم، وكذلك تحقيق معدل نمو مناسب للدخل القومي وذلك باستخدام أدواتها المالية من ضرائب ونفقات.

– **التوسع في معالجة الأهداف:** يمكن القول إن هدف المالية العامة قد تغير هو الآخر فلم يعد هدف تمويلي فقط والمتمثل في تحصيل الإيرادات لتمويل النفقات العامة، لكن أصبح له أهداف اقتصادية من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي وأهداف اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية.

I- 1-3- عناصر المالية العامة (النفقات والإيرادات)

إن التطور الذي حصل في دور الدولة واتساع مهامها ووظائفها المتمثلة في إشباع الحاجات العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدى إلى اتساع في حجم الإنفاق العام وزيادة النفقات العامة هذا من جهة، وفي المقابل يجب على الدولة أيضا أن تقوم بإعداد بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة من أجل سد فجوة الاتساع في النفقات العامة، وهذا ما سيتم معالجته في هذا المطلب من خلال التعرف على النفقات العامة والإيرادات العامة.

أولا: النفقات العامة

سوف نحاول في هذا الفرع التعرف على أهم التعاريف المقدمة لمفهوم النفقات العامة وكذلك أيضا سوف ندكر بعض التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة وأهم ضوابطها.

أ– تعريف النفقات العامة:

من بين التعاريف المقدمة للنفقات العامة نذكر ما يلي:

– تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاثة: مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، الغرض منها هو تحقيق نفع عام[1].

– تعرف أيضا بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق النفع العام، حيث في الآونة الأخيرة حدث تغيير كمي ونوعي في النفقات الحكومية والسبب هو تزايد تدخل الدولة ودورها في الاقتصاد من جهة وظهور حاجات جديدة للمجتمع من جهة أخرى[2].

– تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة[3].

[1]– سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008، ص 25.

[2]– محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2019، ص 52.

[3]– عواد فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص59.

– تعرف النفقة العامة أيضا على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النفقات العامة على أنها تلك الأموال التي تصرفها الدولة من ماليتها لأجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وأن لها ثلاثة عناصر أساسية وهي: النفقة العامة هي مبلغ نقدي (سيولة)، النفقة العامة تقوم بها الدولة أو من يمثلها، النفقة العامة تحقق النفع العام.

ب– تقسيمات النفقات العامة

وهي التي تستند إلى معايير علمية، بحيث تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد وهذه التقسيمات تستند إلى معايير واضحة وهي مبينة كما يلي:

01- تقسيم النفقات العامة من حيث الغرض: وتقسم النفقات العامة إلى:

– نفقات إدارية: وهي التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتتمثل في نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي[2].

– نفقات اقتصادية: وهي نفقات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية ونفقات أخرى لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل بهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية[3].

– نفقات اجتماعية: وهي نفقات تدفع بغرض تحقيق أهداف اجتماعية وخاصة مسألة تحسين المستوى الاجتماعي وتحقيق قدر معين من التوازن بين شرائح المجتمع المختلفة وتتمثل في: إعانات الضمان الاجتماعي في حالة العجز والمرض والبطالة؛ ما تدفعه الدولة لدعم بعض السلع الضرورية ذات الأهمية الاستراتيجية لمساعدة الطبقات الفقيرة والمتوسطة؛ الإعانات التي تقدم لبعض الجمعيات التي تقوم بخدمة المجتمع وما يحقق نشاطها من نفع عام؛ المبالغ التي تدفعها الدولة لمواجهة أعباء المعيشة[4].

02- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها: يمكن تقسيمها إلى[5]:

– النفقات العادية: هي التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة وخلال كل سنة مالية ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال، أسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة، نفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك.

– النفقات الغير عادية: هي التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية ونتيجة لذلك يمكن التمييز بين نوعين من النفقات: نفقات جارية أي نفقات التسيير لتسيير المصالح العامة، ونفقات رأسمالية وهي نفقات استثمارية المتعلقة بنفقات البناء والأشغال العمومية للطرق.

---

[1]– عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988، ص109.

[2]– سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3]– أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 43.

[4]– عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[5]– محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 78–79.

03- تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها: وتنقسم إلى[1]:

– النفقات الحقيقية: وهي التي يترتب عليها حصول الدولة على مقابل سواء كان سلع او خدمات لذلك تسمى نفقة حقيقية فإنفاق الدولة على بناء مصنع يسمى نفقة حقيقة استثمارية ودفع مرتبات الموظفين يسمى نفقة حقيقية جارية.

– النفقات التحويلية: وهي النفقة بدون مقابل أي تنفقها الدولة دون انتظار مقابل. فهذه النفقات إنما تقوم في الواقع بمهمة نقل أو تحويل جانب من الدخل القومي من أيدي بعض المواطنين وهم دافعوا الضرائب إلى أيدي فريق آخر من المواطنين وهم المستفيدون من هذه النفقات ولذا سميت بالنفقات المحولة أو التحويلية. وتهدف بشكل عام لتحسين أحوال المعيشة وإعادة توزيع الدخل على الفقراء في شكل إعانات اجتماعية مثل اعانات الفقر والشيخوخة.

ج– ضوابط النفقات العامة

تتمثل المبادئ التي تحكم النفقات العامة فيما يلي[2]:

– **قاعد الترخيص:** فلابد أن تكون النفقات العامة بعد موافقة سلطة مختصة عن ذلك، فذلك يمنع وجود أي تعسف في الإنفاق وهو ضمان لذهاب النفقات للنفع العام. وتخضع النفقة العامة لإذن سابق من الجهة المختصة وفق قوانين المالية، هذا الإذن قد يختص في منحة البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها بالإضافة إلى الرقابة على النفقات العامة.

– **قاعدة تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع:** ووفق هذا القانون فلابد أن تسعى النفقات العامة لتوفير قدر كبير من الفائدة للمجتمع، مما يجعل الإنفاق يسير في متنوع الاتجاهات ولا يترتب عليه فائدة محددة، ولكن قد يكون الإنفاق على منطقة بعينها يحقق المنفعة العامة للأفراد.

– **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** فالاقتصاد لا يعتبر البخل في النفقات الرأسمالية مثلا، بل يتجنب القيام بالإنفاق في صورة باهظة لذا فيجب أن تكون النفقات له فعالية كبيرة ومرشدة، وكفاءة أي اقتصاد تتوقف على الترشيد في النفقات لذا فأي نشاط اقتصادي عام لابد أن يراعى فيه الاقتصاد.

– **قانون الفائض:** فهذا القانون يقدم اقتراح خاص يتجنب فيه العجز الذي يترتب على النفقات العامة، لذا فيجب على السلطات الحكومية أن تسعى لتعظيم **الإيرادات** الخاصة بها وتقليل نفقاتها مما يترتب على ذلك الفائض. وعدم وجود عجز في تغطية النفقات وتمويل عجز الموازنة بالنسبة للاقتصادين المعاصرين يكون أكثر الوسائل الفعالة لتمويل أي برنامج اقتصادي حكومي.

[1]– حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 06-14.

[2]– علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص95.

ثانيا: الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة المحصلة الأساس في تمويل النفقات العامة للدولة التي تهدف إلى تحقيقها، وهذا ما سنحاول التعرف عليه أكثر في هذا الجزء من خلال معرفة أهم التعاريف المقدمة للإيرادات العامة وأهم تقسيماتها وكذلك سوف نعرج أيضا على طرق تقدير الايرادات العامة.

أ- تعريف الإيرادات العامة

من بين التعاريف المقدمة للإيرادات العامة نذكر ما يلي:

- هي عبارة عن قيام الدولة بنفقاتها العامة والتي تغطى بإيراداتها العامة والتي تحصل عليها من مختلف المصادر كالضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة والقروض العامة[1].

- هي أداة مالية تتمثل في مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة لتغطية نفقاتها وتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[2].

- الإيرادات العامة هي موارد اقتصادية تحصل عليها الدولة من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي بهدف إشباع الحاجات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام[3].

- إن الإيرادات العامة تعني الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة من أجل تغطية نفقاتها العامة[4].

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة وهي مكون هام في السياسة المالية، وقد تأتي الإيرادات من مختلف المصادر كالضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة والقروض العامة.

ب- تقسيمات الإيرادات العامة

إن الفكر المالي لم يتفق على تقسيم محدد للإيرادات العامة ومن بين التقسيمات التي صنفت بها الإيرادات العامة نذكر ما يلي[5]:

1-الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة: فالإيرادات الأصلية هي تلك التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصا قانونيا له حق التملك ودون أن تقتطعها من دخول الأفراد، ومن أهم هذه الإيرادات إيرادات أملاك الدولة، أما الإيرادات المشتقة فهي التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من دخول الأفراد، ومن أمثلتها: الضرائب والرسوم والقروض والغرامات والإتاوات.

---

[1]- رانية محمود عمارة، المالية العامة (الإيرادات العامة)، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2015، ص 31.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، 87.

[3]- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000، ص120-124.

[4]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[5]- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1984، ص 51.

2-الإيرادات العاديـة والإيرادات غير العاديـة: فالإيرادات العادية هي تلك الإيرادات التي تتكرر دورياً في الموازنة العامة، وهى تتضمن إيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم، أما الإيرادات غير العادية فهي تلك الإيرادات التي لا تتكرر دوريا في الموازنة العامة، فهي إيرادات غير منتظمة أو غير دورية، ومن أمثلتها: القروض العامة والإصدار النقدي والغرامات.

3- إيرادات الاقتصاد العام والإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص: فإيرادات الاقتصاد العام هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بما لها من سلطة سيادية، لذلك يطلق عليها الإيرادات السيادية، وتشمل الضرائب والرسوم والقروض الإجبارية والغرامات واستيلاء الدولة على الأموال التي لا وراث لها، والإصدار النقدي الجديد، أما الإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص فهي تلك التي تحصل عليها الدولة من ممارستها نشاطا يماثل النشاط الخاص ومن أمثلتها إيرادات أملاك الدولة[1] (المناجم، العقارات، الطرق، الجسور، المطارات، مشروعات صناعية، تجارية وأسهم وسندات) والقروض الاختيارية والإعانات.

ج- طرق تقدير الايرادات العامة

وذلك من خلال ثلاث طرق[2]:

- **طريقة التقدير المباشر:** وذلك بأن يستعين المسؤولون عن إعداد الميزانية بجميع البيانات والمعلومات التي يستطيعون الحصول عليها لتحديد الإيرادات المتوقعة خلال السنة المقبلة، فإلى جانب الإيرادات التي حصلت في السنوات الأخيرة، يؤخذ في الحسبان التغيرات المتوقعة في الضرائب والرسوم المختلفة وكذلك ما ينتظر أن يكون على النشاط الاقتصادي والدخل القومي...إلخ.

- **طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة:** وذلك بأن تقدر الإيرادات العامة للسنة المقبلة، على أساس الإيرادات التي تحققت فعلا في السنة قبل الأخيرة، باعتبار أنها آخر سنة عرفت نتائجها مع عدم إدخال أي تعديلات على أرقام هذه الايرادات، إلا إذا كان هناك سبب مؤكد يدعو إلى ذلك، مثل فرض ضريبة جديدة أو زيادة سعر ضريبة قائمة فعلا.

- **طريقة الزيادات السنوية:** وذلك بأن تقدر الايرادات العامة للسنة المقبلة على أساس متوسط الإيرادات التي حصلت خلال فترة سابقة (عادة ثلاث سنوات)، وتزاد بنسبة مئوية معينة تمثل معدل الزيادة في الدخل القومي.

- **طريقة المتوسطات:** حسب هذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات للميزانية الجديدة على أساس متوسط الإيرادات المتحققة فعلا خلال فترة سابقة (ثلاث سنوات عادة).

[1]- حلمي مجيد محمد الحمدي، المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1992، ص279.

[2]- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص202.

I- 1-4- الموازنة العامة

إن فكرة الموازنة العامة للدولة فكرة حديثة وهي ضرورة لابد منها وقد مرت بمراحل تطور متعددة إلى أن وصلت عليه في الوقت الحاضر لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي وبدون موازنة يصعب تسيير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية فهي المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها فالموازنة العامة تتضمن تقديرا للإيرادات العامة والنفقات العامة.

أولا: تعريف الموازنة العامة وأهدافها

الموازنة العامة هي عصب حياة الدولة فبدونها يتعطل عمل الحكومة، ومن المفهوم الحديث للمالية العامة أصبحت الموازنة أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وعليه للتوضيح أكثر سوف نحاول في هذا الفرع التعرف على أهم التعريفات التي قدمت للموازنة العامة وأهدافها.

أ- تعريف الموازنة العامة

قدمت للموازنة العامة حسب مختلف الأدبيات عدة تعريفات متعددة ومتنوعة لها، ومن بين هذه لتعاريف نذكر ما يلي:

- الموازنة العامة للدولة عبارة عن عملية توقيع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية[1].

- يعرف البعض الموازنة العامة بأنها تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وهي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة[2].

- الموازنة العامة عبارة عن وثيقة تحوي كلمات وأرقاما وتقترح نفقات لأغراض وبنود معينة أو كسلوك مقصود، أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة، أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو كمجموعة التزامات متبادلة ورقابة متبادلة[3].

- كما تعرف الموازنة العامة للدولة أيضا بأنها بيان شامل عن المالية العامة، يشير إلى الإيرادات المقدرة والسقف الإجمالي المتوقع للنفقات والعجز أو الفائض والدين[4].

وعلية يمكننا أن نخلص إلى أن الموازنة العامة للدولة ليست فقط أداة محاسبة تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة الدولة في تحقيق أهدافها.

---

[1]- دكتور عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص 269.

[2]- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 2012، ص15.

[3]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 270.

[4]- البلوشي أحمد إبراهيم، فراج أحمد جاسم، دور السلطة التشريعية في تحليل واعتماد الميزانية العامة للدولة بمملكة البحرين، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية والسياسة، البحرين، 2017، ص 10.

ب- أهداف الموازنة العامة

إن الموازنة العامة ليس مجرد تقدير لإنفاق وإيراد الدولة لفترة مقبلة بل هي تعكس فلسفة الحكومة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، فالميزانية أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في التوازن الاقتصادية والاجتماعي وفي تمويل التنمية الاقتصادية والتعجيل بها، وهذه الأهداف للميزانية جاءت بعد خروج المالية العامة عن حيادتها الذي رسمته لها النظرية المالية التقليدية وهو ما سبق الإشارة له عند الكلام عن تطور المالية العامة. وعلى يمكننا تلخيص أهداف الموازنة العامة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أهداف الموازنة العامة

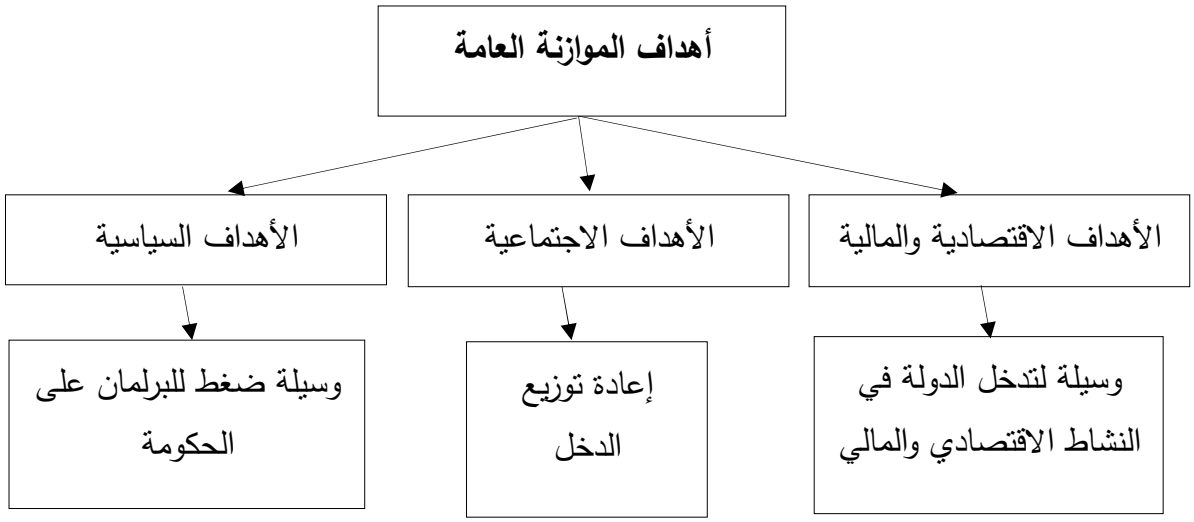

المصدر: ساحل محمد، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2019، ص 46.

ومن خلال هذا الشكل سوف نحاول شرح كل هدف على حدى كما يلي:

01-الأهداف الاقتصادية للموازنة: مع اتساع وتنوع الأهداف التي تتبعها الدول لتحقيق أغراض السياسة المالية إلى أن أصبح هدف الموازنة ليس كما كان في الدولة الحارسة وهي السعي لتحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وانتهى التحليل الاقتصادي الحديث إلى استخدام المالية العامة وبخاصة عجز الموازنة (التمويل بالعجز) وفائضها كأداة لتحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل، ففي حالة الرواج عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الميزانية (الضرائب أكبر من النفقات) بسحب قدر من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد وعليه يتم القضاء على أخطار التضخم، وفي فترات الكساد يستخدم التمويل بالعجز(الضرائب أقل من النفقات) لرفع النشاط الاقتصادي بالقوة الشرائية كمحاولة للحد من هبوط الدخل القومي والقضاء على الاتجاهات الانكماشية[1].

[1]- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 328.

02-الهدف المالي للموازنـة العامـة: في ظل الدولـة الحارسـة كان الهدف منصبا على الاقتصاد في النفقات العامة من أجل تحقيق العبء الضريبي على المجتمع، إذ تعتبر الموازنة أداة تعكس المركز المالي للدولـة، إذ تـدعو بضـرورة تحقيـق تسـاوي النفقـات العامـة مـع الإيـرادات العامـة أي تحقيـق مبـدأ تـوازن الموازنـة أي أن الغرض من جباية الإيرادات وانفاقها هو هدف مالي وهو الهدف الوحيد للمالية العامة للدولة. ومع توسع دور الدولـة إلـى الدولـة المتدخلـة اتسـع نطـاق النفقـات العامـة والايـرادات العامـة وقـد ترتـب علـى هـذا اتسـاع نطـاق الماليـة العامـة وأهدافها التـي يجب تحقيقها من خـلال الموازنـة العامـة التـي أصـبحت عبـارة عن بيـان تقديري لإيرادات ونفقات الدولـة ولـم يعد الهـدف المـالي (توازن الموازنـة) هو الهـدف الوحيـد إذ أعطيت الأولويـة إلـى تحقيـق أهـداف اقتصـادية واجتماعيـة حتـى لـو تطلـب الأمـر عـدم تـوازن الموازنـة العامـة وحـدوث عجـز أو فائض[1].

03-الأهداف الاجتماعيـة للموازنـة العامـة: إن التوازن الاجتماعي لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي فقد أصبحت الموازنـة العامـة وسيلة لإعادة توزيـع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصـة الضرائب المباشرة وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتقليل من الفوارق في دخول الأفراد[2].

04-الأهداف السياسية للموازنـة العامـة: إن اعتماد الموازنـة من قبل البرلمان، معنى ذلك مناقشة البرنـامج السياسـي للحكومـة، وإن احتيـاج السـلطة التنفيذيـة لمصـادقة البرلمـان يعنـي تمتـع الشـعب بحرياتـه الدسـتورية وحقوقه الديمقراطية إذ أن الموازنـة بما تتضمنه من مؤشرات اتفاقية وموارد مالية فهي تكشف عن السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع[3].

ثانيا: عجز الموازنة العامة

إن عجز الموازنـة مسألة اقتصادية مشهورة تحدث على مستوى الدول، فعجز الموازنـة يحدث عندما يكون الإنفاق الحكومي أكبر من إيرادات الدولـة، وسبب العجز في الموازنـة سوء في تقدير الحكومـة للإنفاق العام وعدم تخطيط مسبق له، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في العناصر الموالية.

أ- تعريف عجز الموازنة العامة

هنـاك تعـاريف متعددة لعجز الموازنـة العامـة والذي يحدث خـلال فترة زمنيـة معينـة بسبب زيـادة فـي الإنفـاق العـام مقارنـة بـالإيرادات المحصـلة وتختلـف أسباب هذا العجـز من بلد لآخـر، ومـن بـين التعـاريف المقدمة لعجز الموازنة العامة نذكر ما يلي:

[1]- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 302-303.

[2]- هدى العزاوي، محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص 172.

[3] - المرجع نفسه، ص171.

– عجز الموازنة العامة عبارة عن الفجوة المالية بين الإيرادات والنفقات العامة والتي تبرز خلاصة لارتفاع أسعار السلع والخدمات فتفوق النفقات الإيرادات، أو هو تراجع الإيرادات في بعض الظروف عن تمويل النفقات وبالتالي تلجأ الحكومة إلى القروض العامة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

– عجز الموازنة يشير العجز المستمر لعدة سنوات والناتج عن عدة أسباب مثل تزايد في النفقات لا يقابله تزايد في الإيرادات، التهرب الضريبي[2].

– عجز الموازنة العامة هو تلك الحالة التي تكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات، بحي يمكن النظر إليه بمنظارين هما: بالمفهوم المالي الحسابي عجز الموازنة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية، وبالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي يتمثل عجز الموازنة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة وعندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية[3].

– يعرف أيضا عجز الموازنة العامة على أنه زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة، أو هو رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها[4].

وعليه يمكننا تقديم تعريف لعجز الموازنة العامة بأنه عبارة عن حالة اقتصادية ومالية تعاني منها الموازنة المالية للدولة؛ بسبب وجود خلل في تركيبتها وعندها يحدث ارتفاع في نسب النفقات مع انخفاض في الإيرادات، ليصعب وقتها إحداث التوازن المطلوب بين جانبي النفقات والإيرادات، وبما يخلق فجوة تمويلية تستوجب إيجاد مصادر أخرى للتمويل غير التي قدرتها الدولة في جانب الإيرادات.

ب– أنواع عجز الموازنة العامة

هناك العديد من أشكال عجز الموازنة العامة نذكر أهمها:

– **العجز الجاري:** ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع النفقات والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة[5].

– **العجز الشامل (العجز التقليدي):** ويعرف أيضا بالعجز الموحد للقطاع العام وهو يشمل جميع الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الحكومات المحلية والهيئات اللامركزية[6].

---

[1]– ساحل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2]– بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص212.

[3]– كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013–2014، ص 170.

[4]– بشار يونس صبيح الخوالدة، إبراهيم البطانية، أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المجلد 04، العدد 02، الأردن، 2018، ص154.

[5]– عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص77.

[6]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص207.

– **العجز الأساسي:** هذا العجز يستبعد مدفوعات الفوائد المستحقة على الديون إذ تعد هذه الفوائد نتيجة لعجز سابق وليس ناتجة للنشاط المالي الجاري للحكومة[1].

– **العجز التشغيلي:** هو نتيجة تربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتفادي آثار التضخم وهذا الربط يرفع القيمة النقدية لفوائد القروض المستحقة وعليه يرتفع حجم العجز[2].

– **العجز الهيكلي:** هو عجز طوارئ أو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو الطارئة والتي تؤثر على الموازنة العامة إضافة إلى انخفاض في الدخل المحلي وأسعار الفائدة[3].

ج– العوامل المسببة لعجز الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة بمثابة مؤشر مالي تعرف منه الحكومات أن النفقات تجاوزت الإيرادات، ويستخدم الخبراء والمحللون عجز الموازنة لمعرفة مدى صحة اقتصاد ما كما أنه يمثل إشارة تحذير للحكومات والمستثمرين بأن الاقتصاد يتعرض لمخاطر لا بد من مواجهتها، وعلى العموم هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى عجز الموازنة العامة يمكننا حصرها في النقاط التالية[4]:

– هناك عوامل رئيسية تسبب عجز الموازنات الحكومية منها تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة المرتفعة، وربما يكون السبب مزيج بين هذه العوامل.

– ربما يحدث عجز الموازنة نتيجة أنشطة غير متوقعة مثل زيادة الإنفاق الدفاعي نتيجة مواجهة مخاطر على الأمن القومي مثلما سجلت أمريكا عجزا في موازنتها عقب أحداث 11 سبتمبر.

– ينعكس عجز الموازنات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويشهد تراجعا في أوقات الرخاء الاقتصادي وزيادة الإيرادات الضريبية ومعدلات البطالة المتدنية وانتعاش النمو.

– التهرب من الضرائب قد تكون الحكومات في بعض البلدان غير قادرة على تعقب الأشخاص الذين لا يدفعون الضريبة المستحقة.

– عدم توفير العدد المناسب من عوامل الإنتاج والاعتماد على القروض طويلة الأجل والتي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتسديدها.

– حدوث التضخم الاقتصادي، والذي تنتج عنه زيادة في التكاليف، والمصروفات.

– تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الأسعار العالمية على مواد الإنتاج الأولية.

– ازدياد نسبة البطالة بين الفئة العاملة.

– عدم نجاح تطبيق الخطة المالية في تدارك الأزمات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تراكمها.

---

[1]– ساحل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2]– رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص106.

[3]– عاشور يوسفي، إسماعيل مولوج، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000 – 2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص316.

[4]– لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعالجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص105–107.

– زيادة النفقات الرأسمالية التي تتزايد على إثر تسجيل خسائر فصلية أو أزمة اقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية.

– الضغوط الديموغرافية مثل شيخوخة السكان التي قد تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي على معاشات الدولة، كما أن زيادة عدد السكان بسرعة كبيرة يؤدي إلى المزيد من الضغط على الحكومة لتمويل السلع والخدمات الأساسية العامة، مما يسبب العجز للموازنة العامة[1].

د– طرق التعامل مع عجز الموازنة العامة

تعمل الحكومات جاهدة لتقليص العجز في الموازنة العامة من خلال عدد من الإجراءات الآتية[2]:

– **زيادة الضرائب:** يمكن مواجهة عجز الموازنة عن طريق زيادة الضرائب وتخفيف القواعد التنظيمية وتبسيط الأنظمة الضريبية من أجل تحسين ثقة الأعمال والمستثمرين، وهو ما ينعكس بالتبعية على الأحوال الاقتصادية بوجه عام.

– **الاقتراض:** يتسبب عجز الموازنة في إقبال الحكومات على الاقتراض بشكل أكبر من أجل تعويض الفارق بين النفقات والإيرادات الأمر الذي يزيد بدوره الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

– **التمويل بالعجز (طباعة النقود):** هناك وسيلة يمكن للحكومات تنفيذها تكمن في طباعة عملات إضافية لتغطية المدفوعات على الديون المستحقة، ويتم ذلك من خلال إصدار سندات او أذون خزانة، ورغم أن هذا الأمر يعد أداة لسداد المدفوعات، إلا أنه يمكن أن يشكل خطورة تنطوي على خفض قيمة العملة الوطنية.

– **خفض الإنفاق الحكومي:** تلجأ بعض الحكومات إلى تقليص الإنفاق على بعض البرامج مثل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والدفاع ونظام المعاشات، وتطلق برامج إصلاح اقتصادي لتقليص الاقتراض لسد عجز الموازنة العامة.

– **تحفيز النمو الاقتصادي:** وهو أفضل خيار وأسلم حل ومع ذلك فإن مشكلته تكمن نتائجه تظهر على المستويات المتوسطة والبعيدة في ظل وجود حكومات تبحث عن الحلول السريعة ولا تملك خططا طويلة الأجل.

– **سياسة التمويل الداخلي (الاقتراض الوطني):** تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي فتصدر سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة إلا أن هذه السياسة لها آثار سلبية منها زيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة[3].

– **سياسة التمويل الخارجي (الاقتراض الخارجي):** تصدر الدولة سندات لاستقطاب أموال أجنبية أي عن طريق طلب قروض من الأسواق العالمية إذ هذه السياسة تشجع الطلب الخارجي من خلال تشجيع الصادرات

[1]– حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999، ص92.

[2]– وسيلة السبتي، محمد لمين علون، حليمة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص184–189.

[3]– بيصار عبد المطلب، فرحات عباس، إشكالية العجز الموازني في الجزائر والحلول المقترحة: دراسة مقارنة للسنوات 2014–2018، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 12، 2019، ص 439.

في الوقت نفسه وهو ما يحقق نتائج فورية ويقلل عجز الموازنة العامة أيضا تهدف إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد الاحتياطي للعملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود معقولة، حتى لا يحدث خلل في الموازنة نتيجة ارتفاع الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية ومن آثارها السلبية تصاعد حجم الدين الخارجي[1].

ثالثا: فائض الموازنة العامة

يحمل مفهوم الموازنة العامة للدولة أهمية كبيرة بالنسبة لأية اقتصاد، باعتبارها وثيقة سياسية لبيان حجم الانفاق المستقبلي وتوقعات الإيرادات خلال عام مالي محدد، ومن أهم المفاهيم المرتبطة بالموازنة العامة للدولة أيضا بعد مفهوم عجز الموازنة والذي تطرقنا له سابقا نجذ مفهوم فائض الموازنة، وهو الذي سوف نحاول التعرف عليه من خلال تقديم بعض التعاريف للفائض في الموازنة العامة وكذلك التطرق لأهم الآثار المترتبة على فائض الموازنة العامة وأهم عيوب هذا الفائض.

أ- تعريف الفائض في الموازنة العامة

من بين التعاريف المقدمة لمفهوم فائض الموازنة العامة نذكر ما يلي:

- فائض الموازنة يتمثل في زيادة الدخل الحكومي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، وبالتالي فيعتبر وجود الفائض دليل على زيادة حجم الأعباء الضريبية التي يتحملها المجتمع[2].

- يحدث فائض الميزانية عندما تكون الإيرادات الضريبية أكبر من الإنفاق الحكومي، مع وجود فائض في الميزانية، يمكن للحكومة استخدام فائض الإيرادات لسداد ديون القطاع العام[3].

- الفائض في الموازنة العامة يتمثل في الفوائض الذي تحققها الوحدات الإدارية الحكومية والمصالح التابعة للجهاز الإداري للدولة وأهمها الضرائب، الجمارك، الرسوم والإتاوات في صورة موارد سيادية تفرضها الدولة[4].

- يحدث فائض الميزانية عندما يتجاوز الدخل النفقات ويشير المصطلح غالبا إلى الحالة المالية للحكومة، حيث يمتلك الأفراد "مدخرات" بدلا من "فائض في الميزانية"، والفائض هو مؤشر على أن الشؤون المالية للحكومة تدار بشكل فعال[5].

- الفائض في الموازنة هو زيادة الإيرادات على النفقات تشكل فائضا في الموازنة العامة بعكسه يتأتى العجز في الموازنة العامة[6].

---

[1]- بيصار عبد المطلب، فرحات عباس، مرجع سبق ذكره، ص 439.

[2]- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص316.

[3]- Tejvan Pettinger, Budget Surplus, Economicshelp 2022, https://www.economicshelp.org/blog/glossary/budget-surplus/, View Date: 11/04/2022 (09:24).

[4]- أكمل أنور راتب، نظام مقترح لتخفيض عجز الموازنة قائم على قاعدة معرفة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 31، العدد 02، 2017، ص253.

[5]-JULIA KAGAN, Budget Surplus, FISCAL POLICY, GOVERNMENT SPENDING, investopedia, Retrieved 23/7/2021, https://www.investopedia.com/terms/b/budget-surplus.asp, View Date: 11/04/2022 (09:24).

[6]- مها أحمد حسين الأنباري، تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)، رسالة ماجيستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص25.

– فائض الموازنة هو المبلغ الذي يتجاوز به دخل الحكومة ويأتي بشكل أساسي من الضرائب والرسوم، وإجمالي نفقاتها مثل الدفاع والضمان الاجتماعي والعلوم والطاقة والإنفاق على البنية التحتية، وبالتالي فهو ظاهرة معاكسة لعجز الموازنة وإنه أداة مهمة للسياسة المالية، وتدير الحكومة فائضا في الموازنة عندما يكون الاقتصاد تحت ضغط تضخمي[1].

ومن خلال التعاريف المذكورة أعلاه يمكننا القول بأن مصطلح فائض الموازنة العامة يعكس في الفرق بين النفقات (المصروفات) والموارد (الإيرادات) وذلك بتراجع النفقات الفعلية عن الموارد المحققة، وله أهمية كبيرة يمكننا تلخيصها فيما يأتي:

– يسمح فائض الميزانية للحكومات بسداد بعض ديونها الوطنية الحالية؛

– يمكن استخدام فائض الميزانية في تمويل مشاريع ترميم وصيانة البنية التحتية للمجتمع؛

– يعطي فائض الميزانية مجالا للحكومة لمواجهة أي أزمة مستقبلية؛

– قد يؤدي فائض الميزانية إلى انخفاض عائدات السندات، مما يجعل الاقتراض الحكومي المستقبلي أقل تكلفة؛

– قد تستخدم الحكومة فائض الميزانية لخفض الضرائب لتحفيز جانب عرض الاقتصاد؛

– يسمح فائض الموازنة إما بزيادة الدخل الحكومي من خلال زيادة الضرائب أو انخفاض الإنفاق الحكومي أو كليهما، وهذا يقلل الطلب الكلي ويخفض مستوى السعر ويهدئ الاقتصاد.

ب– الآثار المترتبة على فائض الموازنة العامة

إن تلقي أكثر مما تنفق هو أمر اقتصادي بسيط، ومع ذلك فإن العديد من البلدان تختار بدلا من ذلك قضاء طريقها للخروج من فترات الركود ودفع نمو اقتصادي جديد، وغالبا ما يوفر هذا حافزا قصير الأجل ولكن على حساب النمو طويل الأجل بدلا من ذلك، فإن فائض الموازنة يؤثر على العديد من الجوانب الاقتصادية والعملية في الدولة، وفيما يأتي بعض من هذه الآثار[2]:

– **يؤثر على النمو:** إذا كانت الحكومة تجلب أموالا أكثر مما تنفق، قد يتم إنفاق فائض الميزانية لتقليل الديون الحالية أو على الأرجح الإنفاق الحكومي في المستقبل، وفي كلتا الحالتين إنها أموال مأخوذة من القطاع الخاص والاقتصاد الأوسع، إذا خفضت الحكومة ديونها، فإنها تقلل أيضًا من المعروض النقدي، مما قد يخلق ضغوطًا انكماشية ويكون له تأثير ضار على سلوك المستهلك.

– **تناقص الدين الحكومي:** عندما يكون لدى الحكومة فائض في الموازنة، يمكنها القيام بأشياء كثيرة باستخدام السيولة الفائضة التي تتراكم عليها، عادة، يتم استخدام هذا لتقليل الديون الحالية المتراكمة خلال فترات عجز الميزانية، وهذا يساعد الأمة على تقليل عبء ديونها وزيادة مكانتها العالمية كمدين موثوق به،

[1]– شيرين السيد، تعريف فائض الميزانية وكيف يتم حسابها، مال وأعمال، منصة المرسال، 2021/10/16، https://www.almrsal.com/post/1132049، تاريخ الاطلاع: 2022/04/10 (16:30).

[2]- PAUL BOYCE, Budget Surplus Definition (Effects, Advantages, Disadvantages), boycewire, Retrieved 27/10/2020, https://boycewire.com/budget-surplus-definition/, le: 10/04/2022 (18:04).

لذلك عندما تحتاج الأمة إلى السيولة في المستقبل، يمكنها بسهولة الحصول على رأس المال حيث يثق المستثمرون في قدرتها على السداد.

– **معدلات فائدة أقل:** عندما يكون لدولة ما فائض كبير في الموازنة، فهذا يعني أنها لا تحتاج إلى اقتراض الكثير من المال، ويمكنها من سداد ديونها الحالية، وبالتالي تقليل عبئها الإجمالي، ونتيجة لذلك فإن مخاطر تخلف الدولة عن سداد ديونها تنخفض أيضا، مما يشجع المزيد من المستثمرين على شراء الدين الحكومي لأنه استثمار آمن وتنخفض أسعار الفائدة نظرا لوجود طلب على الدين الحكومي أكبر من الطلب من الحكومة لتوفير هذا الدين، لذلك يكون المستثمرون على استعداد لاتخاذ سعر أقل.

– **الانكماش:** قد يؤدي الانتقال من عجز الميزانية إلى فائض الميزانية إلى حدوث انكماش، هذا لأنه سيوفر سحبا سلبيا على إجمالي الطلب، ويمكننا النظر إلى هذا من زاويتين، بادئ ذي بدء إذا كان فائض الميزانية نتيجة لانخفاض الإنفاق الحكومي فهناك أموال أقل يتم إنفاقها في الاقتصاد الأوسع، لذلك قد ينخفض الطلب الكلي إذا كان هذا هو السبب الوحيد، وبالتالي خلق ضغط انكماش، ثانيا إذا كان الفائض يأتي من ارتفاع الضرائب فهذا يعني أن الشركات والمستهلكين لديهم أموال أقل للإنفاق والاستثمار، فيما يتعلق بالاقتصاد الأوسع فإن هذا يعني انخفاض الطلب على السلع والخدمات ويضع هذا ضغوطا انكماشية على الأسعار مع انخفاض الطلب.

– **يحارب التضخم:** قد يحدث مستويات عالية من التضخم، خلال فترات النمو الاقتصادي المرتفع، ونشهد زيادات قوية في الأسعار، على الرغم من أن الضغوط التضخمية يمكن أن تحدث أيضًا خلال فترات التدهور الاقتصادي، وفي الأساس، يحدث التضخم بسبب النمو في عرض النقود، ومع ذلك، فإن فائض الميزانية سيخرج الأموال من الاقتصاد، وبالتالي يقلل المعروض النقدي، ويخلق بيئة انكماشية.

– **المرونة المالية:** إن وجود فائض في الميزانية يتيح للحكومات مجالاً للمناورة، إن وجود فائض في عام واحد لن يعطي الكثير من المرونة، ولكن سيوفر ذلك على مدى فترة من الزمن، ما سيفعله الفائض الثابت هو تقليل عبء الدين الإجمالي، وفي ظل هذه الظروف فقط تتمتع الحكومات بقدر أكبر من المرونة، على سبيل المثال، من الأسهل بكثير زيادة الإنفاق من مستوى منخفض من الديون، إذا أرادت دولة مثل اليونان اقتراض المزيد، فستجد الأمر صعبًا للغاية، لذا تسمح المرونة للحكومات بزيادة الإنفاق أو خفض الضرائب من أجل محاولة تحفيز الاقتصاد الأوسع، شيء لن تكون قادرة على القيام به في ظل مستوى مرتفع من الديون وعجز كبير في الميزانية.

– **يؤثر على الادخار:** الفائض يصطلح عليه كذلك بـ الادخار الخام وهو نوعان: فائض الجزء الأول ويتمثل في خصم مجموع النفقات من مجموع المداخيل وتخصيص مبالغ نفقات التسيير الملتزم بها والتي يتم ترحيلها للسنة الموالية، ويتم التعامل مع الفائض كنفقة مؤداة من ميزانية التسيير وتسجل في مداخيل الجزء الثاني. وفائض الجـــــزء الثاني ويمثل في مجموع الأموال المرحلة في ميزانية التـــجهيز (قبل إضافة الجزء الأول)

مخصوم منه مجموع الاعتمادات المبرمجة والتي يتم ترحيلها عبر الاعتمادات المرحلة مما يسمح بحصر الفائض غير المبرمج ويضاف لفائض الجزء الأول[1].

ج- عيوب فائض الموازنة العامة

يشمل عيوب فائض الموازنة العامة مجموعة من النقاط يمكننا تلخيصها فيما يلي[2]:

- **انخفاض مستويات الاستثمار:** وسيلة فائض الميزانية أن الحكومة تأخذ أكثر من الاقتصاد الذي يوضع فيه، وبعبارة أخرى، فإنه تجويع الاقتصاد من المال، من خلال أخذ ضرائب أكثر مما هو مطلوب من الشركات والمستهلكين، فإننا نرى القليل في طريق الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري، والشركات لديها أموال أقل مما لو كانت بخلاف ذلك، في الوقت نفسه، يفعل المستهلكون أيضًا، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار في الشركات، على الرغم من أنه قد لا يؤثر على الاستثمار بشكل مباشر، إلا أنه يمكن أن يقلل الاستثمار المحتمل.

- **تأثير الانكماش:** عندما تقوم الحكومة بتشغيل فائض في الميزانية، فإنها تقوم بإزالة الأموال من التداول في الاقتصاد الأوسع، مع تداول أموال أقل، ويمكن أن يؤدي إلى تأثير انكماش، تعني الأموال الأقل في الاقتصاد أن الأموال المتداولة يجب أن تمثل عدد السلع والخدمات المنتجة، نظرًا لوجود أموال أقل متوفرة، فهذا يعني أن هناك القليل لتمثيل السلع في الاقتصاد.

- **الانحدار الاقتصادي:** الإنفاق الحكومي هو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، لذلك عندما تفرض ضرائب أكثر على إنفاقها، فإنها تأخذ المال بشكل فعال من الاقتصاد الأوسع، إذا لم يتم إنفاق هذا، فهو لا يفعل شيئًا، في حين أنه بدلا من ذلك يمكن أن تستخدمه الشركات الخاصة للاستثمار في معدات رأسمالية جديدة ومنتجة.

[1]- حسن العرفي، المبسط في شرح الميزانية الجماعية، نشر الفضاء الجمعوي، الاتحاد الأوروبي، 2018، ص15.

[2]- PAUL BOYCE, Op.cit, https://boycewire.com/budget-surplus-definition/, le: 10/04/2022 (18:04).

I-2- مدخل مفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي

تعد سياسة الدعم الحكومي من السياسات المهمة التي تستخدم من قبل الحكومات لتحقيق أهداف تختلف من بلد لآخر فقد يكون هدف الدعم الحكومي تحقيق التوازن الاقتصادي في بلد ما، أو بهدف تشجيع الاستثمار الخاص سواء في الصناعة أو الزراعة في بلد آخر، وبذلك فسياسات الدعم الحكومي هي جزء من السياسة الاقتصادية الرامية لتحقيق الاستقرار العام وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وإن بعض الاقتصاديون يطلقون على الدعم الحكومي مصطلح المنح والإعانات، أو النفقات التحويلية. ولهذا سوف نحاول في هذا المبحث التعرف أكثر مفهوم سياسة الدعم الحكومي وأسباب ظهورها وأهدافها، وكذلك أيضا سوف نتطرق لكل من أهم التصنيفات المقدمة للدعم الحكومي وأهم الآثار المترتبة عن سياسة الدعم الحكومي.

I-2-1- مفهوم سياسة الدعم الحكومي وأسباب ظهورها

يعتبر الدعم الحكومي نوع من أنواع الإنفاق العام حيث تقوم الدولة بتقديم الدعم وتغطيته من الموازنة الجارية لتغطية الخسائر التي تنجم عن فروق أسعار السلع والخدمات، كما يهدف الدعم إلى ثبات الأسعار لخلق حالة من الاستقرار والحد من ظاهرة التضخم.

أولا: تعريف الدعم الحكومي

توجد هناك صعوبة في إيجاد تعريف شامل للدعم الحكومي، وذلك لتعدد أنواعه بجانب تعدد الأهداف المراد تحقيقها منه، بالإضافة إلى تشابك الآثار المترتبة على إعطاء هذا الدعم، وعلى العموم فمن بين التعاريف المقدمة لهذا المفهوم نذكر ما يلي:

– عرف ريتشارد ستون (Richard Stone) الدعم بأنه عبء مالي يقع على عاتق الحكومة، بغرض تمكين الأفراد أو المنشآت من شراء السلع والخدمات بسعر أقل من السعر الذي تباع به في السوق الحرة[1].

– يمكن تعريف الدعم الحكومي على أنه ذلك الدعم الحكومي الاقتصادي النقدي من خلال تقديم الأموال السائلة للمواطنين أو تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين[2].

– ووفق الموسوعة البريطانية (Encyclopedia britannica) يعرف الدعم الحكومي على أنه يمثل نفقة حكومية تكون إما مباشرة أو غير مباشرة أو يعتبر حقا اقتصاديا ممنوحا أو امتياز خاص يخصص للمشروعات الخاصة والأفراد بهدف تحقيق أهداف عامة[3].

---

[1]- Richard Stone, Definition, Measurement of National Income and Construction of Social Accounts, United Nation, Geneva, 1947, P 33.

[2]– محمد دويدار، مبادئ المالية العامة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1986، ص7.

[3]– دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص551.

– كما أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يعرف الدعم الحكومي بأنه مساهمة مالية حكومية تقدم ميزة سواء بشكل مباشر أو من خلال طرف وسيط[1].

– هو التدابير التي تبقى الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تبقى الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفيض التكاليف بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا تقديم تعريف شامل لسياسة الدعم الحكومي على أنها عبارة عن عملية يتم بموجبها تدخل الدولة عبر مجموعة من السياسات التوزيعية، والتي تستهدف إما تنمية بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية الاستراتيجية، أو تخفيف أعباء المعيشة وتخفيض تكاليف الحياة بالنسبة لشرائح أو لفئات اجتماعية معينة ذات دخول حقيقية منخفضة، تقل عن مستوى الدخل الذي يكفي لتأمين شروط حياة طبيعية.

ثانيا: أسباب ظهور سياسة الدعم الحكومي

اتسع مجال الخدمة الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة واهتمامها بتقديم دخل مناسب لكل مواطن وتحسين الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، تدعيم الأسعار ...الخ ليصبح الدور الرئيسي في هذا المجال للدولة والذي نتج عنها ارتفاع تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية على الموازنة العامة للدولة ومع ظهور العولمة التي أسفرت عن أفكار جديدة في مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي لتقليص الإنفاق الحكومي وذلك بتسليم الاقتصاد للقطاع الخاص[3]، وتسعى كل الدول إلى تحقيق عدة أهداف عامة من خلال السياسة الاجتماعية ولا يتم تحقيق تلك الأهداف إلا بوجود موارد مالية كافة لتمويل البرامج المسطرة من طرف الدولة ضمن استراتيجية التنمية وهذا المشكل يواجه خاصة الدول التي تعتمد اقتصاداتها على اقتصاد الريع مثل الجزائر.

يتمثل المشكل الذي تواجهه هذه الدول في كيفية زيادة المنافع الاجتماعية والاقتصادية دون إعاقة النمو الاقتصادي من خلال تقديم الدعم على شكل إعانة عينية أو نقدية أو على نحو آخر دون مقابل[4]، فسياسة الدعم الحكومي جاءت لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والأمر يعد ضروريا وصعبا في آن واحد ويتم بواسطة تحسين وترقية النتائج الاقتصادية عن طريق ربط دائرة النمو البشري بالنمو الاقتصادي على المدى البعيد، وكان ألفرد مارشال من بين الرواد المميزين في السياسة الاجتماعية، وأول من حاول ربط العائد بالنفقة من الاستثمار التي تنفق في مجال التعليم إذ قرر بأن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر[5].

---

[1]– هيفاء نجيب مهدور، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، 2012، ص 252.

[2]– بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص19.

[3]- Adams Robert, Social Policy for Social Work, Red Globe Press, New York, Palsgrave, 2002, P 8.

[4]- Fougea Jean Pierre, Rogard Pascal, les aides au financement, Editions Dixit, Paris, 2008, P 17.

[5]– بوزيدي سعيدة، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 194-195.

وعليه فمن خلال ما سبق ذكره أيضا يمكننا أيضا ذكر أهم الحجج المؤيدة والمعارضة لظهور سياسة الدعم الحكومي والخاضعة لعوامل سياسية واقتصادية أو اجتماعية والجدول التالي يوضح هذه الحجج:

جدول رقم (01): الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسة الدعم الحكومي

الحجج المؤيدة للدعم الحكومي	الحجج المعارضة للدعم الحكومي
– حماية الفقراء ومحدودي الدخل؛ – إعادة توزيع الدخل والثروات وتقاسمها؛ –تحسين الظروف المعيشية (صحة، سكن، تعليم) وتنمية الاستثمار في البشر؛ – زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجين؛ – حماية الصناعات الناشئة؛ – اعتبار سياسي قد يتعلق بالحملات الانتخابية.	– التكاليف المرتبطة بالميزانية؛ – الأثر السلبي على ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، خاصة حالة دعم الطاقة؛ – الإخلال بالعدالة إذا كان الدعم للجميع دون تمييز؛ – إزاحة الأموال العامة لصالح الدعم بدلا من توجيهها لقطاعات أخرى مثل الصحة، التعليم تساهم في النمو التمويلي؛ – تشوهات في الأسعار وتشوهات قطاعية؛ – الإفراط في استهلاك المواد المدعمة حذ التبذير؛ – الأثر السلبي على استثمارات القطاع الخاص وإزاحة المنتجين المحليين بسبب المنافسة؛ – الأثر السلبي على البطالة وخفض إنتاجية العامل وجمود أسواق العمل والضغط المستمر على الحكومات؛ – تهريب المواد المدعمة عبر الحدود نتيجة فوارق الأسعار.

المصدر: بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص20.

I-2-2- أهداف سياسة الدعم الحكومي

يقصد بسياسات الدعم الأدوات والوسائل والإجراءات (المالية والنقدية والتسعيرية والتوزيعية وغيرها) التي تستخدمها الدولة من أجل إيصال الدعم إلى القطاعات أو إلى الشرائح المستهدفة تنمويا وتهدف هذه سياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي[1]:

[1]– مدين علي، آليات مناقشة الموازنة العامة وإقرارها ومراقبة تنفيذها، النسخة النهائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلس الشعب، الجمهورية العربية السورية، 2011/09/15، ص35.

– يعتبر الدعم الحكومي من بين الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة من أجل تفادي فشل الأسواق (Market failures) والآثار الجانبية بهدف تحقيق رفاهية أكبر للفرد أو بهدف تحقيق مصلحة عامة؛

– إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية؛

– تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتقليص التفاوت في مستويات الدخول والفوارق الاجتماعية؛

– تمكين المجموعات والشرائح الفقيرة في المجتمع، وتحسين مستوى حياتها من خلال تخفيض مستوى تكاليف المعيشة ودعم الدخول الحقيقية ومحاربة الفقر من خلال حماية الطبقة الهشة؛

– تحقيق الاستقرار السياسي والتوازن الاجتماعي؛

– المحافظة على السلم الاجتماعي والحد من التوترات ذات الطابع الاجتماعي الناجمة عن سوء توزيع الدخل؛

– تنمية وتطوير بعض القطاعات والأنشطة الاستراتيجية بالنسبة للدولة وللمجتمع؛

– تخفيض الأسعار والتحكم بها خاصة التي تعرف تقلبات في السوق الدولية كالوقود والسلع الاستراتيجية.

– تحقيق عرض أكبر للمنتجات ودعم الصناعات الاستراتيجية والحيوية.

– تجنب تراجع بعض القطاعات والعمل على إبقائها في حالة نشاط مستمرة مثل الزراعة.

– تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال توفير المدخلات الأساسية للقطاع الزراعي من أسمدة وبذور وأعلاف وغيرها بأسعار مدعمة ومناسبة، والتي تمكن المزارعين من الاستمرار في عملياتهم الإنتاجية وتوفير المنتجات هذا القطاع من حلوم وخضروات وحبوب بكميات كبريرة وبأسعار مناسبة[1].

I-2-3- أنواع وأشكال سياسة الدعم الحكومي

إن مفهوم الدعم الحكومي وسياسته تختلف باختلاف الأهداف المراد تحقيقها فقد يكون الدعم دعم ضريبي أي بشكل تخفيضات ضريبية محدودة وقد يكون دعم التوريد يتضمن مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق وتقوم الدولة بدعم الدخل أو السعر، وقد يكون دعم تنظيمي من خلال إجراءات حكومية بتغيير أسعار السوق، وكذلك دعم أسعار الصرف ودعم نقذي. وعلى العموم هناك عدة أنواع للدعم الحكومي تم تقسيمها كما يلي[2]:

التصنيف الأول (الدعم الحكومي من حيث العبء المالي على الموازنة العامة): ينقسم الدعم وفقا لذلك إلى الدعم المباشر والدعم الغير مباشر كما يلي:

– **الدعم المباشر أو الدعم الصريح:** وهو الإنفاق العام الذي يكون بصورة واضحة وصريحة في الموازنة العامة للدولة، وتندرج وفق بند النفقات على عاتقها وتكون له مخصصات مالية ويسهل قياسه وتحليل عوامل

[1]– محمد اللوزي سعود، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع الأساسية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، الجامعة الأردنية، عمان، 2016، ص37.

[2]– نسرين محمد الكوني عرفة، دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلعي في ليبيا واستبداله بالدعم النقدي، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، 2021/2020، ص31–42.

تزايده وطرق ترشيده، ومن أمثلة هذا الدعم نجذ: دعم الأسعار، دعم الإنتاج، الدعم النقدي، دعم العمالة، دعم الصادرات، الدعم الاجتماعي[1].

– **الدعم الغير مباشر أو الدعم الضمني:** هو الفرق بين إنتاج السلع وسعر بيعها في الأسواق المحلية، مثل دعم الطاقة ودعم الأسعار، المؤسسات العامة التي تقدم هذه المنتجات، وهذا الدعم لا يظهر بصورة مباشرة في الموازنة العامة للدولة ويصعب قياسه، ومن أمثلة هذا الدعم نجذ[2]:

– دعم المستهلكين: وفقا لهذا النوع تقوم الدولة بتخفيض ضرائب الدخل لفئة ذوي الدخل المحدود.

– دعم المنتجات: ومن خلاله تقوم الدولة بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع النهائية أو رسوم الإنتاج بغرض تخفيض سعر هذا الإنتاج.

– دعم المنتجين (أصحاب الأعمال): وفقا لهذا النوع من الدعم تقوم الدولة بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الأولية المستخدمة في إنتاج السلع الأساسية لأصحاب الأعمال.

– الدعم المستتر: وهو الفرق بين سعر بيع السلعة في الأسواق المحلية وسعر بيعها في السوق العالمية.

– الإعفاءات الضريبية: عن طريق تخفيف العبء الضريبي أو شبه الضريبي (كاشتراكات العمال).

– دعم سعر الصرف: وهو عبارة عن تقديم الدولة سعر صرف تمييزي للمنتجات المستوردة وتخفيض تكاليفها، من أجل أن يتحصل المستهلك على تلك المنتجات بأسعار منخفضة وهذا عبر رفع سعر الصرف هذه السلع.

– **تحمل المخاطر:** يأخذ هذا الدعم عادة شكل ضمان القروض ومنح قروض بشروط تفضيلية للجهة المستفيدة، أو تحمل المخاطر التجارية أو السياسية في حالة المعاملات الدولية.

التصنيف الثاني (الدعم الحكومي وفقا لنمط تقديمه للمستفيدين): وفقا لهذا المعيار ينقسم الدعم الحكومي إلى الدعم النقدي والدعم العيني وذلك كما يلي[3]:

– **الدعم النقدي:** وهو تقديم قيم نقدية للمستفيدين من أجل جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات المختلفة أو أكثر رغبة في القيام ببعض الأعمال المطلوبة، وهذا النوع من الدعم يتم عن طريق تقديم المساعدات النقدية بصورةٍ مباشرةٍ.

– **الدعم العيني:** وهو الدعم الذي يتم عن طريق توزيع السلع والخدمات بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية (أي الأسعار التي تغطي الكلف والربح معا)، وهذا نظرا لوجود سلع أساسية ومهمة للأفراد مثل الدعم الغذائي، دعم الخبز، دعم الحليب....الخ، مما ينتج عنه زيادة في دخلهم الحقيقي.

---

[1]– طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 44، 2018، ص14.

[2]– زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 75، 2016، ص10.

[3]– البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص62.

I-2-4-الآثار المترتبة عن سياسة الدعم الحكومي

لسياسة الدعم الحكومي مجموعة من الآثار يمكننا حصرها في مجموعة من النقاط وهي موضحة كما يلي[1]:

– **آثار الدعم على الكفاءة:** أثر الدعم على الكفاءة يعتمد على المرونة السعرية للطلب والعرض للسلع المحكمة بحيث ترى المدارس الاقتصادية أن الدعم ينتج عنه انخفاض الكفاءة للأسباب التالية: تساهم سياسة الدعم في محافظة بعض المنتجين غير الأكفاء على الاستمرارية في السوق بالرغم من عدم تمكنهم من زيادة إنتاجهم، الدعم يؤدي للإسراف والإفراط في استهلاك السلع المدعمة.

– **أثر الدعم على الرشادة:** يتسبب في سوء عدم الرشادة في استخدام المنتجات المدعمة ويساهم في الإشراف والإفراط في استهلاكها إلى حد التبذير.

– **أثر الدعم على المنافسة:** الهدف من الدعم هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد أو بهدف تصحيح فشل في السوق عن طريق زيادة إنتاج الشركة المدعمة أو تغيير طريقة إنتاجها وبالتالي زيادة السلع المعروضة والدخول في المنافسة السوقية ويتم ذلك عبر: مساعدة الشركات في إقامة مشروعات في مناطق نائية، القروض الميسرة التي تمنح بسعر فائدة أقل من القروض العادية أو بمدة أطول، ضمانات حكومية للقطاع الخاص مثل ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة، الإعفاءات الضريبية.

– **أثر الدعم على النمو الاقتصادي:** تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة والتي تزداد نسبتها سنويا بزيادة المبالغ المخصصة للدعم وبالتالي عدم تحقيق المعدلات المنشودة للنمو الاقتصادي.

– **أثر الدعم على الموازنة العامة للدولة:** بزيادة اعتمادات الدعم المختلفة يزيد الإنفاق العام للدولة مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلا من العجز وهذا يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة كأحد سبل عجز الموازنة ويعرف بالتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز وبالتالي حدوث مضاعفات ناتجة عن التضخم وهي: زيادة ثراء الفئات الغنية الغير مستهدفة من الدعم، نقص قيمة الدعم الموجه للفئات الفقيرة وبالتالي اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، وزيادة على ذلك المطالبة بزيادة الدعم، وكذلك أيضا يتسبب الدعم الحكومي في تحميل الموازنة العامة للدولة مبالغ كبيرة وضخمة على حساب الإنفاق على التعليم والصحة والبنى التحتية.

– **أثر الدعم على العدالة الاجتماعية:** الإخلال بالعدالة من خلال استفادة الجميع من الدعم سواء فقراء أو أغنياء وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه، ما يساهم في تفشي الفساد والتلاعب في المقررات المدعمة والإتجار فيها[2].

[1]– طارق محمد صفوت، إصلاح الدعم للمواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي أندونسيا وإيران)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص66–68.

[2]– خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2016، ص101.

– **أثـر الـدعم علـى التمـوين:** إن انقطـاع التمـوين بسـبب زيـادة الطلـب المفاجئـة وهـذا راجـع إلـى الأسـعار المنخفضة مما يؤدي إلى انخفاض العرض كما قد يؤدي أيضا إلى ارتفاع مفاجئ للأسعار[1].

– **أثر العدم علـى الضـرائب:** صـعوبة قياس مدى فعاليـة الدعم ولجوء الحكومـات لزيـادة الضـرائب من أجل تمويل نفقات الدعم.

– **أثـر الـدعم علـى الاسـتهلاك:** بزيـادة الإعانـات مثل منحـة البطالـة يؤدي إلـى زيـادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الاستهلاك.

– **أثر الدعم على الإنتـاج:** دعم التعليم والصـحة والسكن يحسن المستوى المعيشـي لأفراد المجتمـع مما يزيد القـدرة الإنتاجيـة للأفراد وزيـادة دخلهـم فترتفـع نسـبة الإذخـار لـديهم وتحويلهـا إلـى اسـتثمار ممـا يزيـد الطاقـة الإنتاجية للمجتمع[2].

[1]– الحاج بن شاعة، آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص758.

[2]– خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص98.

I-3- الدراسات السابقة

تتمثل الدراسات السابقة في الأبحاث السابقة التي يرجع إليها الباحث؛ من أجل الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم القيام بدراستها بشكل جيد، ثم تحليلها بالطرق العلمية والمنهجية المستخدمة في البحث العلمي، وبعد ذلك تحديد مدى التشابه والاختلاف فيما بينها وبين فرضيات البحث العلمي المقدم. وفيما يلي سوف نحاول ذكر بعض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تم الاعتماد عليها في موضوع دراستنا ومن بعد ذلك سوف نتطرق إلى موقع دراستنا الحالية من الدراسات السابقة.

I-3-1- الدراسات السابقة باللغة العربية

من بين الدراسات السابقة باللغة العربية التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه نذكر ما يلي:

01- دراسة أحمد حافظ الطائي (2014) والموسومة تحت عنوان (سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول)، وهي مقالة منشورة بالمجلة العراقية للعلوم الاقتصادية المجلد 12، العدد 40، والتابعة لكلية الإدارة و الاقتصاد الجامعة المستنصرية (العراق).

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأهمية الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي المطبقة في العراق واستخدمت منهج الوصفي التحليلي لدراسة سياسة الدعم الحكومي المطبقة في العراق. وتوصلت إلى أن سياسة الدعم الحكومي من أبرز السياسات المعتمدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مع اختلاف الأساليب والمنهجيات المطبقة، كما تساهم في التخفيف من حد التفاوت في مستويات الدخل، وتعتبر سياسة لإعادة توزيع الدخل على أصحاب الدخول المحدودة.

02- دراسة لحسن دردوري (2014) والموسومة تحت عنوان (سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، والتابعة لجامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر).

وهدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس للفترة 1990 – 2012، وهذا من خلال مقارنة كل جوانب سياسة الميزانية العامة في الدولتين خلال نفس الفترة (1990-2012)، وذلك من خلال مقارنة كل ما يخص الأطر التي تحكمها أو تأثيرها على الموازنة العامة للدولة أو طرق تمويل العجز الموازني في كلا الدولتين. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها هو أن آليات سياسة الميزانية في الجزائر وتونس تؤثر في رصيد الموازنة العامة ولكن يختلف التأثير في كلتا الدولتين، وأوصت الدراسة بمدى أهمية سياسة الميزانية في علاج العجز الموازني عن طريق انتهاج سياسة ميزانية حكيمة ورشيدة تتماشى والظروف الاقتصادية لكل دولة.

03- دراسة محمد عطا حمدي زيهان (2021) والموسومة تحت عنوان (الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الريادية)، وهي مقالة منشورة بالمجلة العلمية للخدمة الاجتماعية المجلد 01، العدد 13 والتابعة لكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسيوط (مصر).

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد أوجه تحقيق الدعم الحكومي للأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان للفئات الأولى بالرعاية، كما استخدمت عينة عشوائية بسيطة من الفئات الأولى بالرعاية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة المخصصات المالية المقدمة للدعم الحكومي لتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية مع التركيز على صرف الدعم الحكومي للفئات المستحقة فقط.

I-3-2- الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سوف نحاول في هذا الجزء ذكر بعض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية وهي موضحة كما يلي:

01- دراسة (Yanwen Tan and Others) (2013) والموسومة تحت عنوان (The Impact of the Subsidy Policy on Total Factor Productivity: An Empirical Analysis of China's Cotton Production)، وهي عبارة عن مقالة منشورة بمجلة (Mathematical Problems in Engineering) مجلد سنة 2013 (الصين).

وهدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذجا واحدا لاستكشاف العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي والإنتاجية الإجمالية للعوامل الزراعية، وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي الإنتاج الكلي للزراعة سيكون أقل بعد تنفيذ سياسة الدعم الحكومي وأن هناك علاقة سلبية بين الدعم والإنتاجية الإجمالية للعوامل الزراعية، وهذا تم باستخدام مؤشر Malmquist الذي يقيس التغييرات في الإنتاجية الإجمالية للعوامل الزراعية في إنتاج القطن في الصين قبل وبعد تنفيذ سياسة الدعم الحكومي. وأوصت الدراسة بأنه يجب التأكيد على أن سياسة الدعم الحكومي لا يمكن أن تزيد من إنتاج القطن في الصين ولكنها تقللها، ليس فقط في الدولة بأكملها ولكن أيضا في المقاطعات الرئيسية في الصين.

02- دراسة (Andrew Lee Morelock) (2016) والموسومة تحت عنوان (Public Support for Social Welfare Policies: A Cross-National Examination)، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في الفلسفة والتابعة لجامعة (The University of Tennessee, Knoxville) (الولايات المتحدة الأمريكية).

هدفت الدراسة إلى توضيح ما الذي يفسر الدعم العام لسياسات الرعاية الاجتماعية في الدول، وهذا من خلال الاعتماد على عينة تتكون من 23 عينة وطنية في أوروبا والشمال وأمريكا وشرق آسيا وأوقيانوسيا. وتوصلت إلى أنه يكشف التحليل في هذه الدراسة إلى أن المواقف العامة حول سياسات الرعاية الاجتماعية تختلف كليهما داخل البلدان وبين البلدان، فالاختلاف داخل البلدان هو دالة للسمات الاجتماعية والديموغرافية، والمواقف الاجتماعية والنفسية، والآراء تجاه القطاع العام، والاختلاف بين الدول هو إلى حد كبير وظيفة نوعية المؤسسات الحكومية، عدم المساواة في الدخل، وبدرجة أقل الظروف الاقتصادية.

03- دراسة (Amani Ismail) (2017) والموسومة تحت عنوان: (Impact des Composantes de la Politique Budgétaire sur l'Inflation et la Croissance en Algérie: 1970-2014)، أطروحة دكتوراه اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة وهران 02 (الجزائر).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف تسير السياسة المالية للجزائر في تحقيق أهدافها وماهي محدداتها وكذلك معرفة تأثير مكونات السياسة المالية على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن لسياسة الميزانية أن تحفز النمو الاقتصادي في الجزائر فقط من خلال الإنفاق الجاري، في حين أن الأدوات التي تنطوي على الاستثمار العام أو جبايات الضرائب غير فعالة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من السياسة يؤدي إلى بعض التضخم على المدى القصير، كما أن الاستثمار العام ليس له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بل إنه يذهب إلى حد إبطائه من خلال تأثير مزاحم وكبير على الاستثمار الخاص، وهو أمر بدائي بسبب جودة الاستثمار العام المنجز.

I- 3-3- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تحاول دراستنا الحالية معرفة تأثير سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)، ولهذا فيمكننا تلخيص أهم مميزات هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

– تبرز هذه الدراسة الخلفية النظرية لسياسة الدعم الحكومي والموازنة العامة بمكوناتها (الإيرادات والنفقات).

– تحاول الدراسة الحالية معرفة أهم سياسات الدعم المتبعة في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2020 ومحاولة تحليلها.

– تحاول الدراسة الحالية معرفة تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2020 ومحاولة تحليلها من خلال معرفة معدل تطور كل من النفقات بمختلف أنواعها ومعدل تطور الإيرادات.

– استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على التطور التاريخي للمالية العامة والجانب المفاهيمي للدراسة من نفقات، إيرادات، موازنة عامة ودعم حكومي وكذلك أيضا من خلال تحليل بيانات تطور الموازنة العامة خلال فترة الدراسة (2000–2020) وكذا الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية.

– تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث بيئة التطبيق وفترة الدراسة، حيث تستهدف هذه الدراسة توضيح تأثير سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2020).

– يساهم موضوع الدراسة الحالية في تغيير النظرة المستقبلية لمتخذي القرار في الجزائر حول سياسات الدعم المطبقة ومدى مساهمتها في تحقيق العجز الموازني للجزائر.

– توصلت الدراسة الحالية إلى أن الدعم الحكومي في الجزائر واسع الانتشار، يستفيد منه جميع طبقات المجتمع وهو مكلف جدا للدولة ويسبب ارتفاع النفقات العامة وبالتالي تسجيل عجز مستمر ومتزايد للموازنة العامة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستنتج بأن علم المالية العامة هو العلم الذي يبحث في نشاط الدولة، فبعد ما كان الفكر الكلاسيكي يرفض تدخل الدولة، جاء الفكر الكينزي الذي نادى بحتمية تدخلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية عن طريق أداة هامة وهي الموازنة العامة، ولمعرفة مدى تحقيق هذه الأهداف من خلال النفقات والايرادات، وعن طريق اتباع سياسة الدعم الحكومي المعتمدة سواء في الدول المتطورة أو النامية على حد سواء من أجل إعادة توزيع الدخل على أصحاب الدخول المحدودة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكل هذا في المبحث الأول والثاني وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة ومحاولة معرفة موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

الفصل الثاني:
دراسة تحليلية
لمتغيرات الدراسة

تمـهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة والذي تضمن مختلف المفاهيم الأساسية لمتغيرات هذه الدراسة والمتعلقة بالموازنة العامة من خلال التعرف على مكوناتها، فائضها، عجزها وآلية تمويله وكذلك أيضا تم التعرف على مفاهيم الدعم الحكومي ومختلف أنواعه، إضافة إلى عرضنا إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وأما في هذا الفصل سنقوم بإثبات مدى تناسب وتطابق الأدبيات النظرية سابقة ذكر مع الجانب التطبيقي وبيان العلاقة بين الموازنة العامة والدعم الحكومي وهذا من خلال القيام بدراسة تحليلية للجزائر خلال الفترة (2000-2020) والتي ترصد فيها مبالغ كبيرة في الموازنة العامة لتنفيذ سياسة الدعم الحكومي، وهذا من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للفئات الفقيرة. ولتحقيق الغرض من هذا الفصل تم تقسيمه على النحو التالي:

II-1- الإطار المنهجي للدراسة.

II-2- تحليل بيانات الدراسة.

II-3- اختبار فرضيات الدراسة.

II-1- الإطار المنهجي للدراسة

هناك دراسات سابقة تناولت سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة ومدى تزايد النفقات العمومية وأثرها على رصيد الموازنة العامة في الجزائر بمنهجيات بحث مختلفة، وفي دراستنا هذه لقد اعتمدنا على المنهجية العلمية الاستقرائية والتحليلية للكشف على مختلف العلاقات التي تناولتها المشكلة وفرضيات الدراسة وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها معتمدين على البيانات الرسمية المقدمة من طرف الوزارات الوصية في الجزائر.

II-1-1- التعريف بميدان الدراسة

انطلاقا من فرضيات الدراسة الموضوعة ولإثبات صحتها أو نفيها سيتم البحث بشكل إحصائي على كيفية تأثير سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة على رصيد الموازنة العامة في الجزائر، وفي دراستنا هذه سوف نحاول تتبع تطور كل من الدعم الحكومي والتطور في رصيد الموازنة العامة من سنة 2000 إلى سنة 2020 للدولة الجزائرية ومعرفة أثر سياسة الدعم الحكومي عليها من خلال المقارنة في الإحصائيات باستخدام البيانات السنوية.

II-1-2- أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية المعتمدة

تعتبر أدوات الدراسة من الوسائل المتبعة من قبل الباحث للحصول على المعلومات والبيانات الذي يريدها، ومن ثم تبويبها وتحليلها باستخدام الطريقة الملائمة للتحليل الإحصائي، والوصول إلى النتائج النهائية التي تمكنه من استخدامها في البحث العلمي، ويعتمد اختيار أداة الدراسة المناسبة للبحث العلمي على نوع البحث، ومنهجه، وطبيعة المعلومات والمشاكل الذي يحتويها البحث. ولهذا فتستهدف دراستنا هذه الاعتماد على أدوات معينة وذلك من أجل الوصول إلى كيفية تأثير سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة الجزائرية على رصيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة وذلك من خلال إبراز مدى تطور النفقات والإيرادات العمومية وكدى رصيد الموازنة العامة وما مدى تأثير الدعم عليها، بالاعتماد على مجموعة الإحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارات وهيئات جزائرية تعنى بهذه الإحصائيات مثل وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، بنك الجزائر.....الخ، فلهذا سنحاول معرفة رصيد الموازنة العامة للدولة الجزائرية وما مدى تأثره بسياسات الدعم الحكومي في الفترة الممتدة من 2000-2020 وهذا باستخراج إحصائيات متعلقة بالموازنة العامة في الجزائر (تطور النفقات العامة، تطور الإيرادات العامة، رصيد الموازنة) وإحصائيات متعلقة بالدعم الحكومي في الجزائر، بحيث تم استخراج هذه الإحصائيات من التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية وبنك الجزائر.

وأما فيما يخص المعالجة الإحصائية المعتمدة: فلقد قمنا بتحليل بيانات الدراسة من خلال الجداول والأشكال البيانية لتوضيح رصيد الموازنة العامة في الدولة ما بين 2000-2020 وكذلك توضيح تطور الدعم الحكومي في الجزائر في نفس الفترة، وبعد ذلك قمنا بمقارنة رصيد الموازنة العامة مع التطورات في الدعم الحكومي من أجل معرفة العلاقة بين سياسات الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر ورصيد الموازنة

العامة لها خلال الفترة (2000-2020) في ظل رصد اعتمادات ضخمة للدعم الحكومي والتي تنافس برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي تؤثر على الميزانية العامة.

II-1- 3- منهج الدراسة

إن اختيار المنهج الملائم للبحث يختلف باختلاف طبيعة الموضوع وطبيعة التساؤلات والفروض التي يطرحها الباحث، ومن أجل الإجابة على الإشكالية والبرهنة على فرضيات هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال سرد مختلف مفاهيم الموازنة العامة للدولة والدعم الحكومي والأهداف المرجوة منهم في الإطار النظري، وأما في الإطار التطبيقي تم تحليل الإحصائيات المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر (النفقات والإيرادات) ومعرفة رصيدها من سنة 2000 إلى سنة 2020 وكذلك تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالدعم الحكومي في الجزائر في نفس الفترة ومعرفة مدى انعكاسات هذا الدعم الحكومي على الموازنة العامة لدولة خلال الفترة (2000-2020)، وذلك باستخدام الجداول والأشكال البيانية.

II-1- 4- نموذج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرين أساسيين كما يوضحهما الشكل الموالي:

شكل رقم (02): يوضح نموذج الدراسة

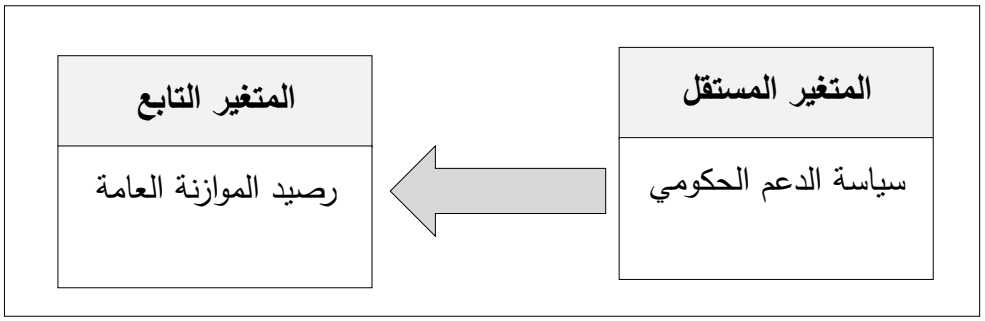

المصدر: من إعداد الطلبة.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يمكننا القول بأن **المتغير المستقل** يتمثل في سياسة الدعم الحكومي والتي هي عبارة عن عملية يتم بموجبها تدخل الدولة عبر مجموعة من السياسات التوزيعية، والتي تستهدف إما تنمية بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية الاستراتيجية، أو تخفيف أعباء المعيشة وتخفيض تكاليف الحياة بالنسبة لشرائح أو لفئات اجتماعية معينة. و**المتغير التابع** يتمثل في رصيد الموازنة العامة والذي يعبر عن الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة للدولة وإجمالي النفقات العامة للدولة خلال سنة مالية.

وأما فيما يخص طريقة الحساب لمعرفة علاقة المتغير المستقل على المتغير التابع فلقد تم الاعتماد بيانات رصيد الموازنة العامة في الدولة الجزائرية ما بين 2000-2020 وكذلك توضيح تطور الدعم الحكومي في نفس الفترة، وبعد ذلك قمنا بمقارنة رصيد الموازنة العامة مع التطورات في الدعم الحكومي من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع وكذلك حساب معامل الارتباط بينهما خلال الفترة (2000-2020) أي بعينة متكونة من 21 مشاهدة.

II-2- تحليل بيانات الدراسة

سوف نحاول في هذا المبحث تقييم انعكاسات الدعم الحكومي على رصيد الموازنة العامة للدولة، من خلال دراستنا لحالة الجزائر في الفترة الممتدة بين (2000-2020)، وذلك بعرض بعض الجداول والأشكال البيانية والتي تحتوي على مجموعة من الإحصائيات المتحصل عليها من الوزارات والهيئات الرسمية في الجزائر، ومن ثم محاولة تحليليها وتقديم بعض التفسيرات والشروحات لذلك، وكل هذا سوف يتم التطرق إليه من خلال المطالب الموالية.

II-2-1- تحليل بيانات الموازنة العامة للجزائر (2000-2020)

منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا والإنفاق العام في الجزائر يعرف تزايدا مستمرا وذلك بدرجات مرتفعة خاصة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز وهذا ما يعكس سياسة الدولة التوسعية والتي كانت تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومستوى النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى حدوث العجز الموازني في كل مرة، ويرجع ذلك أيضا إلى اعتماد الحكومة بشكل كبير على تمويل ميزانيتها من خلال الإيرادات البترولية التي تعاني من التقلبات المستمرة في أسعارها الدولية وانعدام مساهمة القطاع الخاص بتطوير الإيرادات العمومية، وعموما سوف نحاول معرفة التطور في مكونات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000-20200) من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2020) / الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	إيرادات جبائية	إيرادات عادية	إيرادات استثنائية	إيرادات بترولية	مجموع الإيرادات	النفقات *(%)	الإيرادات *(%)	رصيد الموازنة
2000	856193	321929	1173122	349502	15407	40015	720000	1124924	/	/	-53198
2001	963633	357395	1321028	398238	43706	107193	840600	1389737	12.60	23.54	68709
2002	1097716	452930	1550646	482896	74639	102749	916400	1576684	32.18	40.15	26038
2003	1122761	567414	1690175	524925	57289	107277	836060	1525551	44.07	35.61	-164624
2004	1251055	640714	1891769	580408	42133	129656	862200	1606397	61.25	42.80	-285372
2005	1245132	806905	2052037	640472	35077	139443	899000	1713992	74.93	52.36	-338045
2006	1437870	1015144	2453014	720884	44430	160611	916000	1841925	109.10	63.73	-611089
2007	1673931	1494638	3108569	766750	75372	133928	973000	1949050	164.99	73.26	-1159519
2008	2217775	1946311	4191051	965289	113899	107860	1715400	2902448	257.25	158.01	-1288603
2009	2300023	1946311	4246334	1146612	67636	134114	1927000	3275362	261.97	191.16	-970972
2010	2659078	1807862	4466940	1297944	64473	210527	1501700	3074644	280.77	173.32	-1392296
2011	3879206	1974363	5853569	1527093	78930	354387	1529400	3489810	398.97	210.22	-2363759
2012	4782634	2275539	7058173	1908576	77937	298477	1519040	3804030	501.65	238.15	-3254143
2013	4131536	1892595	6024131	2031019	83721	154675	1615900	3895315	413.52	246.27	-2198816
2014	4494327	2501442	6995769	2091456	76106	182456	1577730	3927748	496.33	249.15	-3068021
2015	4617009	3039322	7656331	2354648	247542	227412	1722940	4552542	552.65	304.69	-3103789
2016	4585564	2711930	7297494	2432208	177254	669569	1682550	5011581	522.05	345.50	-2285913
2017	4677182	2605448	7282630	2630003	270865	1020030	2126987	6047885	520.78	437.62	-1234745
2018	4813683	2918387	7732070	2711762	188559	1139454	2349694	6389469	559.10	467.99	-1342601
2019	4879125	2846352	7725477	2836414	195725	1035873	2518488	6586500	558.53	485.50	-1138977
2020**	-	-	7823112	-	-	-	-	6298723	566.86	459.92	-1524389

المصدر: وزارة المالية الجزائرية * سنة الأساس هي سنة 2000. **بالاعتماد على قانون المالية 2020.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الموازنة العامة عانت من عجوزات متتالية متزايدة فنجد رصيد الموازنة سنة 2000 سجل عجزا بقيمة 53.198 مليار دينار ثم عرفت فائضا ب 68.7 مليار و26 مليار في كل من سنة 2001 و2002 على التوالي نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية كما نلاحظ أيضا ارتفاعا في الإيرادات الاستثنائية والعادية فانعكس هذا على نفقات التسيير التي عرفت ارتفاعا نسبيا فكانت سنة 2001 تقدر ب 963 مليار دينار أي بمعدل 19،49% لتصبح سنة 2002 تقدر ب 1097 مليار دينار أما السنوات التي تلتها فإن الموازنة عانت من عجز متزايد ومستمر نظرا للسياسة الانفاقية المعتمدة لتغطية نفقات برنامج الإنعاش الاقتصادي ورصد له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار للفترة 2002-2004.

ومن خلال الاستثمار في البنى الأساسية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لا سيما التعليمية والصحية مع تسجيل أيضا انخفاض في إيرادات الجباية البترولية من 916 مليار سنة 2003 إلى 836 مليار سنة 2004 كما عرفت الموازنة العامة عجزا ب 164.6 مليار دينار سنة 2003 وعجز ب 285 مليار سنة 2004.

ثم تلا ذلك برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة 2005-2009، حيث رصد له 4202.7 مليار دينار فقد بلغت نفقات العامة سنة 2005 ب2.052 مليار دينار لتصبح سنة 2006 ب 2.453 مليار دينار أي بمعدل نمو 34% وبلغت سنة 2007 3108.56 مليار دينار أي بمعدل نمو 55% كما قدرت نفقات التجهيز سنة 2005 806.90 مليار دينار لتصبح سنة 2006 1015.14 مليار نظرا لإدراج برامج خاصة بولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب مع استقرار في قيمة الإيرادات بكل أنواعها.

كما سجل في سنة 2007 الإيرادات الجباية البترولية بقيمة 973 مليار دينار لتقفز إلى 1715.4 مليار دينار سنة 2008 وبذلك سجلنا معدل نمو للإيرادات ب 84% بالمقابل سجلت النفقات العامة سنة 2007 ما قيمته 3108.56 مليار دينار بينما سنة 2008 سجلت 4191 مليار دينار أي بمعدل نمو 91% وعلى أثر هذا الارتفاع الكبير في الإيرادات نتيجة ارتفاع الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول، كما سجلت أيضا نفقات التسيير ما قيمته 1673 مليار سنة 2007 لتصبح 2217 مليار سنة 2008 و2300 مليار دينار سنة 2009 بسبب زيادة كتلة الأجور بعد مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور سنة 2007 وتطبيقها سنة 2008 وبأثر رجعي (بالمخلفات المترتبة عنها). والشكل الموالي يوضح تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة السابقة الذكر:

شكل رقم (03): تطور عناصر الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2009

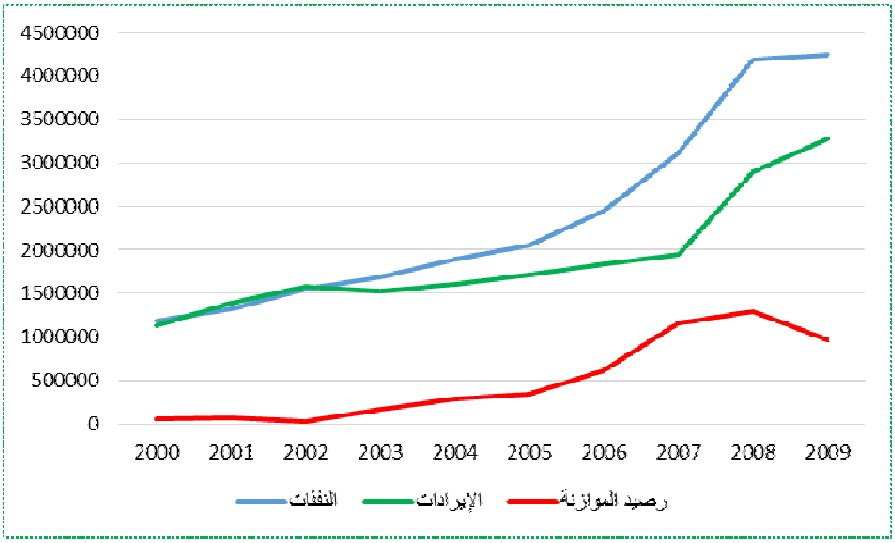

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن ميزانية الجزائر في حالة عجز منذ نهاية سنة 2002 حتى سنة 2009، ثم واصلت الحكومة الإنفاق بإكمالها برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014) برصد له ميزانية قدرها 21803 مليار دينار ومن أهم محاور هذا البرنامج تحسين ظروف معيشة السكان ورصد له 9903 مليار وكان النصيب الأكبر لقطاع السكن بقيمة 3700 مليار دينار و852 مليار لقطاع التربية.

كما سجلت النفقات العامة سنة 2010 ما قيمته 4466.9 مليار دينار منها 2655.9 مليار دينار جزائري نفقات التسيير و1807.8 نفقات تجهيز عامة لتصبح النفقات العامة سنة 2011 ب 5853.5 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو 17% بالنسبة لسنة 2010 منها 3879 مليار نفقات التسيير و1974 مليار نفقات التجهيز مع ارتفاع طفيف في مجموع الإيرادات، كما لوحظ ارتفاع قياسي في النفقات العمومية، بحيث وصلت إلى 7058.17 مليار دينار ضمن قائمة السلع إذ بلغت قيمة الدعم 2065 مليار دينار سنة 2011 و1868.5 مليار سنة 2012 والشكل الموالي يوضح أكثر:

شكل رقم (04): تطور عناصر الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2014

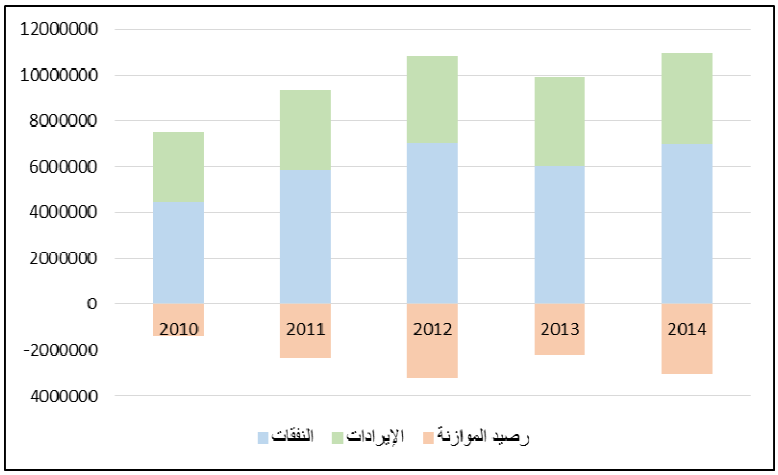

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات عرفت ارتفاعا خلال سنة 2012 وهذا راجع للارتفاع المحسوس في الإيرادات الجبائية، بحيث بلغت 1908.5 مليار دينار وعرفت الموازنة العامة عجزا قياسيا خلال نفس الفترة سنة 2012 بقيمة 3254 مليار دينار في حين العجز في سنة 2013 انخفض إلى 2198 مليار مع ارتفاع في الجباية البترولية من 1519 مليار في سنة 2012 إلى 1615 مليار دينار سنة 2013، وأما في سنة 2014 فارتفع العجز ليصل 3068 مليار بسبب ارتفاع النفقات العامة من 6024 مليار منها 4131 مليار نفقات تسيير سنة 2013 لتصبح سنة 2014 مقدار 6965 مليار دينار منها 4494 مليار دينار نفقات تسيير وهذا الارتفاع في النفقات لا يواكب الزيادة في الإيرادات بسبب زيادة التحويلات الاجتماعية، وفي الشكل الموالي سوف حاول معرفة تطور الموازنة العامة بعد سنة 2014 وهو موضح كما يلي:

شكل رقم (05): تطور عناصر الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2015 إلى سنة 2020

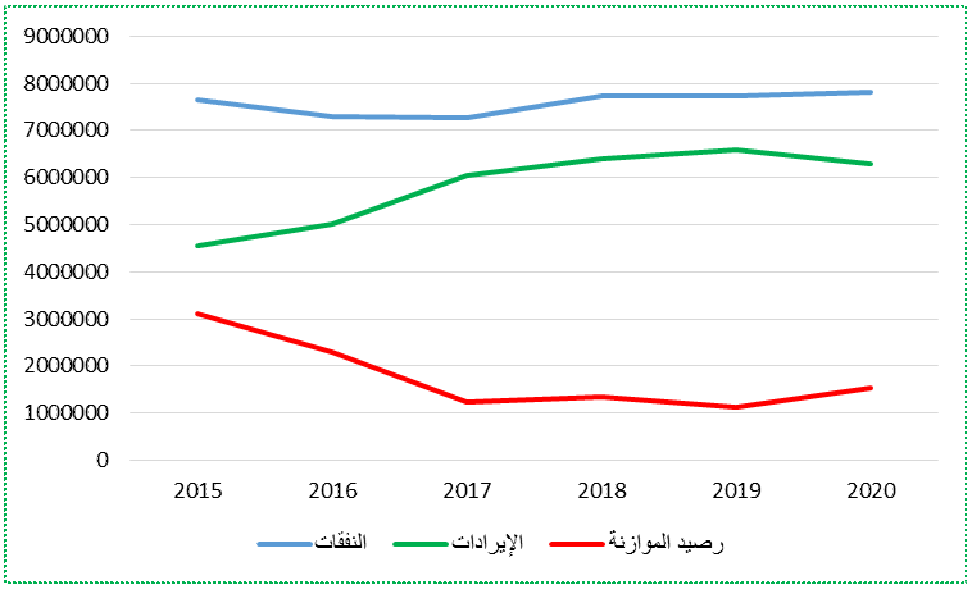

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

فمن خلال معطيات الشكل أعلاه نلاحظ أنه في فترة (2015-2020) واصلت الحكومة سياستها الانفاقية رغم العجز الكبير والمستمر فرصد البرنامج ميزانية تقدر 221.00 مليار، بحيث سجل رصيد الموازنة لسنة 2015 عجز بمقدار 3103 مليار دينار ويرجع هذا إلى الزيادة الكبيرة المسجلة في النفقات العامة بمعدل 9.44% مقارنة بنسبة 2014 إذ نجد ما قيمة 4617 مليار دينار نفقات تسيير في حين نجد ارتفاع في نفقات التجهيز من 2501 مليار سنة 2014 إلى 3039 مليار سنة 2015 بالمقابل هناك ارتفاع في معدل نمو الإيرادات ب15.90% إلا أن هذا الارتفاع لا يغطي النفقات المتزايدة.

بينما تقلص العجز في 2016 ليصبح 2285 مليار مع ارتفاع في الإيرادات الاستثنائية في حين عرفت النفقات بين 2016-2018 استقرارا نسبيا في حين عرفت الإيرادات قفزة بمقدار 1000 مليار تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية.

وأما في الفترة بين 2019-2020 فنلاحظ أيضا استمرار لارتفاع النفقات رغم تجميد العديد من المشاريع في الهياكل الكبرى مع استمرار التزايد في عجز الموازنة ليصبح سنة 2020 يقدر ب 1524 مليار دينار جزائري وقدر ب 1138 مليار سنة 2019، إضافة إلى ذلك آثار جائحة كورونا العالمية (Covid 19) نهاية 2019 ومطلع 2020 واستمرارها حتى 2021 وكذلك بسبب ارتفاع الأجور.

كما يتوقع تسجيل أكبر عجز في تاريخ الجزائر سنة 2022 بسبب تزايد النفقات رغم تجميد العديد من المشاريع في الهياكل الكبرى، فرقميا لم تكن 2019، 2020 سهلة على اقتصاد الجزائر المتهالك منذ 6 سنوات بفعل أزمة اقتصادية اشتد لهيبها خلال سنة 2020، بفعل جائحة كورونا لسنة 2019 التي حلت بالعالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والتي دفعت بالحكومة الجزائرية بزيادة الإنفاقات على المنظومة الصحية والبيئة الجزائرية لمجابهة هذه الأزمة وكذلك أيضا تذبذب أسعار النفط، وتأثيرات قضايا فساد النظام السابق. وعلى العموم فمن خلال ما سبق ذكره يمكننا توضح تطورات العجز في الموازنة في الفترة (2000-2020) من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (06): تطور الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2020

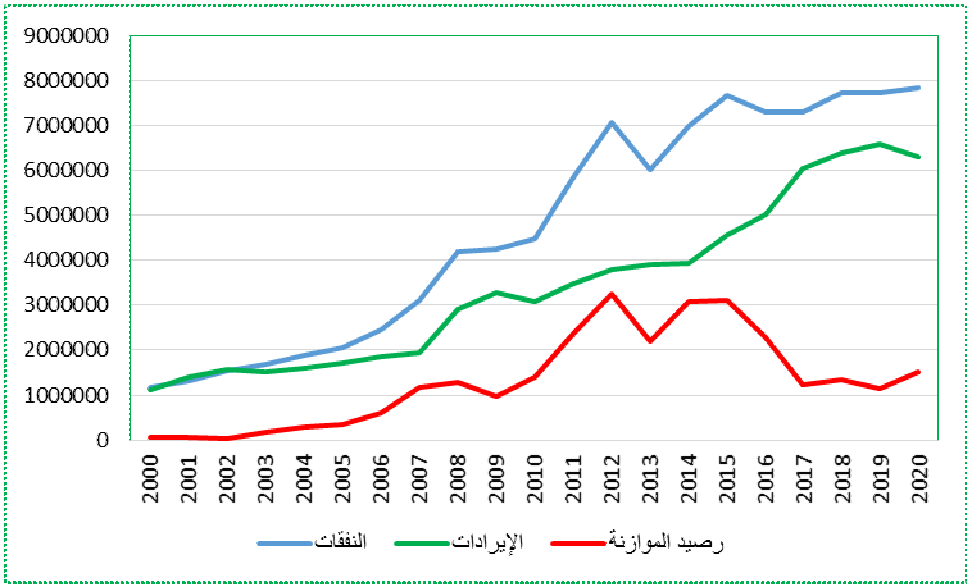

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

فمن خلال هذا الشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة كان دائما سالبا منذ سنة 2000 إلى نهاية سنة 2020، ماعدا سنتي 2001 و2002 التي كان فيها فائض في الموازنة العامة للدولة الجزائرية وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، بالإضافة إلى الزيادة المعتبرة التي حققتها في الإيرادات الجبائية العادية، إضافة إلى تبني الدولة للبرامج التنموية من خلال الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو وتطويره من أجل تطوير القطاعات الرئيسية الكبرى، وأما غير ذلك من السنوات فالجزائر دائما في عجز موازني فمرة ينخفض قليلا ومرة يرتفع وهـــذا راجع لعدم تنويع الاقتصاد الجـــزائري واعتمادها على الريع

البترولي، فعندما يرتفع سعر البترول يعيش اقتصاد الجزائر مرحلة الانتعاش قليلا وعندما ينخفض يعاني اقتصاد الجزائر نتيجة هذا الانخفاض، وما يبرر هذا أيضا هو تطور معدل نمو الإيرادات والنفقات خلال فترة الدراسة كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (07): تطور معدل نمو الإيرادات والنفقات في الجزائر (2000-2020)

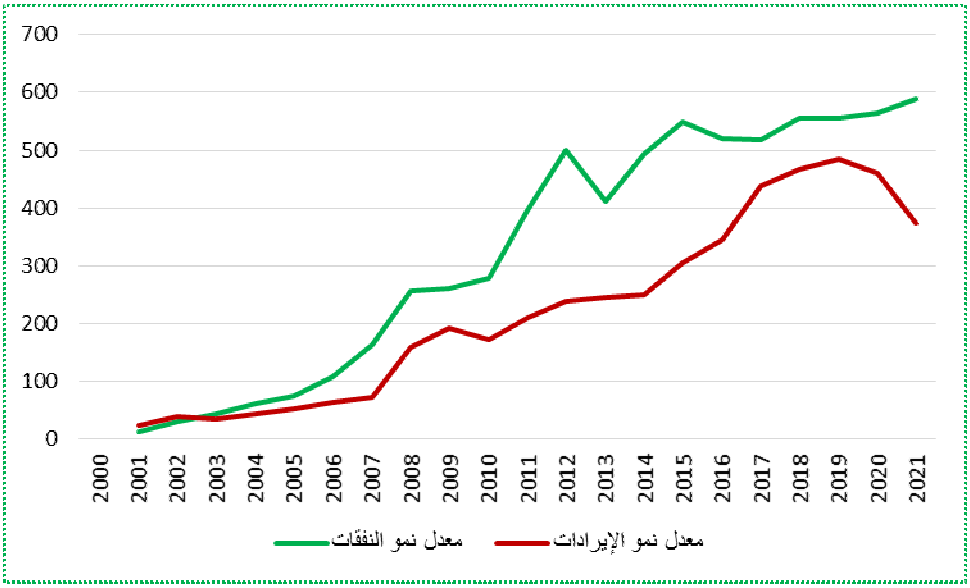

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

فمن خلال هذا الشكل نلاحظ أنه كل من معدل نمو النفقات والإيرادات في تزايد مستمر، بحيث نجد أن معدل نمو النفقات كان بشكل متسارع خلال العشرين سنة الماضية، فلقد بلغ سنة 2001 نسبة 12% ليقفز سنة 2012 ويسجل معدل نمو قياسي بحيث بلغ 501% مقارنة بالسنة التاريخية لهذه الدراسة وهي سنة 2000، ليستمر في الارتفاع وخاصة في فترة جائحة كورونا ليبلغ أعلى مستوياته في سنة 2019 نسبة 560% مقارنة مع السنة التاريخية.

- بينما معدل نمو الإيرادات كان 23% سنة 2001 ليصل سنة 2008 إلى النسبة 158% أي بمعدل 85% من سنة 2007 إلى 2008، ثم ينخفض سنة 2009 ويسجل 33% ثم يستمر في الارتفاع قليلا من سنة إلى سنة 2010 حتى نهاية سنة 2020 الذي بلغ النسبة 460%.

- كما نلاحظ أيضا أن معدل نمو الإيرادات كان أقل من معدل نمو النفقات وبشكل أبطء وأقل تسارعا من وبالتالي معدل نمو النفقات لا يواكب ارتفاعه في جانب الإيرادات وهذا ما أدى بعجز الموازنة العامة للجزائر من 2003-2020.

II-2-2- تحليل بيانات الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

إن القطـاع الحكومي هو المصدر لتوليد فرص العمل ورعايـة أفراد المجتمـع والتكفل باحتياجـاتهم الضرورية حتى أصبحت دولة توزيع لا دولة إنتاج وظيفتها الأساسية توزيع مواردها المتأتية أساسا من قطـاع المحروقات ولهذا أصبحت سياسة الدعم الحكومي سياسة إنفاقيه يعتمد حجمها وموقعها في الموازنة العامة على أيديولوجية الدولة وعلى شكل الدعم المطلوب فالنموذج الاقتصادي المعتمد في الجزائر يتميز بإعطاء الأولوية للبعد الاجتماعي حيث يتم تحويل المداخيل الريعية إلى مختلف الفئات الاجتماعية بهدف تحقيق التوزيع العادل للثروة ودعم النمو بتحقيق الإنفاق الاستهلاكي ومن أهم أشكاله مجانية التعليم والصحة، دعم أسعار المنتجات الأساسية سواء الاستهلاكية أو الطاقوية، وللتعرف أكثر على منهجية واقع سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة الجزائرية سوف نحاول تناولها من خلال التطرق للعناصر الموالية.

أولا: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

ففي الجزائر يعتمد على شكلين رئيسين من أشكال الدعم الحكومي وهما[1]: الدعم الحكومي الصريح والذي يقصد به الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة، أين تندرج نفقات هذا البند كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة ولها تكلفة مباشرة تتمثل في مخصصات دعم أسعار الغداء، الإسكان، أسعار الفائدة المخفضة، دعم أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه وكذلك تعميم التعليم المجاني، دعم فئة المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف، وأما الشكل الثاني فيتمثل في الدعم الحكومي الضمني والذي يمثل إيرادات مالية ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة لكنها تسهم في زيادة العجز بها وتتمثل في إعانات الدعم الجبائي، الدعم ذي العلاقة بالعقار ودعم أسعار المنتجات الطاقوية والوقود مثل البنزين والمازوت والتي تحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية. ولكلا الشكلين مجموعة من الأثار الإيجابية والسلبية يمكننا حصرها في[2]:

– الآثار إيجابية لسياسة الدعم في الجزائر بنوعيها: وتتمثل في تحسين مداخيل الأسواق من خلال دعم القدرة الشرائية؛ المساهمة في تحقيق العبء المالي على متوسطي الدخل والطبقة الضعيفة؛ خلق استقرار في المستوى العام للأسعار.

– الآثار السلبية لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر: وتتمثل في عجز الميزانية العمومية ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات واللجوء إلى التمويل الغير تقليدي؛ تفاقم العجز على مستوى الميزان التجاري وتآكل الاحتياطات، الإستراد المستمر للمنتجات الطاقوية؛ تعاظم دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي؛ تنامي الأنشطة غير المنتجة؛ انعدام المنافسة في خلق قيمة مضافة؛ تدني كفاءة الأسواق (سوق السلع، سوق العمل سوق رؤوس الأموال)؛ تعتبر سياسة غير فعالة لأنها غير عادلة ويستفيد منها كل طبقات المجتمع.

---

[1]– حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، 2018، ص114.

[2]– بوزيدي سعيدة، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 200.

ثانيا: هيكل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

سياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية في الجزائر تبرز دور الدولة التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فالتحويلات الاجتماعية تعتبر أداة لتدخل الدولة من خلال ميزانيتها، إذ تخصص نسبة معتبرة من نفقاتها للتحويلات الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الجباية البترولية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، توفير عدد من السلع والخدمات كالتعليم والصحة والسكن يستفيد منها جميع فئات المجتمع، وعلى العموم يمكننا تلخيص هيكل الدعم الحكومي في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): هيكل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

نوع الدعم	شكل الدعم
مواد الطاقة	مثل: دعم المازوت، البنزين، الكهرباء والغاز الطبيعي، ويكون الدعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض الأسعار.
دعم السلع الغذائية الأساسية	مثل: دعم القمح ومشتقاته، السكر، الحليب، زيت الطعام، ويكون الدعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
دعم الخدمات الاجتماعية	مثل: دعم السكن، مياه الشرب، النقل، التربية والتعليم العالي، الصحة، الأدوية البشرية، دعم معاشات المتقاعدين ومعاشات المجاهدين ودعم الفقراء والمعوقين، ويكون الدعم من خلال خفض الضرائب أو دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
دعم الإنتاج الزراعي والحيواني	مثل: دعم الصادرات الزراعية، مدخلات الإنتاج الزراعي، الأسمدة والمخصبات، مياه الري، أعلاف الحيوانات، ويكون الدعم من خلال خفض الضرائب أو دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
دعم الإنتاج الصناعي	مثل: دعم المدخلات الصناعة (دعم من خلال خفض الضرائب).
دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية	مثل: دعم المؤسسات الحكومية الخدمية كالخطوط الجوية والبحرية، أو دعم مؤسسات حكومية إنتاجية أخرى ويكون الدعم نقدي من خلال الموازنة العامة.

المصدر: روقي فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 221-222.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الحكومة تقدم الدعم لمختلف المواد الغذائية منتجات الطاقة وغيرها من المنتجات الفلاحية والمؤسسات الحكومية بطريقة مباشرة عن طريق المساهمة العينية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الإعفاءات الضريبية أو التخفيض منها أو في شكل دعم فوائد قروض موجهة للسكن والمؤسسات الناشئة وغيرها. ويبقى التساؤل مطروحا هل هذا الدعم يؤثر على الموازنة العامة أو لا؟ وهذا ما سيتم الإجابة عليه فيما بعد.

ثالثا: تحليل تطور الدعم الحكومي في الجزائر (التحويلات الاجتماعية) خلال الفترة (2000-2020)

إن سياسة الدعم الجزائرية هي سياسة اجتماعية تعتمد على الإعانات الصريحة المباشرة والإعانات الضمنية الغير مباشرة وهي من عائدات النفط التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري فالإعانات الصريحة تظهر مباشرة في الموازنة وهي إعانات الإسكان، التعليم والصحة أما الإعانات الضمنية ليس لها بنود في الميزانية مثل دعم الطاقة. وفيما يلي سوف نحاول التعرف على تطور هذه السياسة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	دعم السكن	دعم العائلات	دعم المعاشات	دعم الصحة	دعم المجاهدين	دعم المعوزين	مجموع التحويلات الاجتماعية
2000	70568	65763	89948	33236	50800	34165	344480
2001	69812	82794	117075	41350	79300	36464	426795
2002	78375	91427	130915	47482	84324	4540	437063
2003	108370	91271	56922	58759	71274	46569	433165
2004	77925	97459	73697	63479	71315	53554	437429
2005	103005	93869	59580	59492	75279	44273	435498
2006	147725	125312	71250	67411	81687	91415	584800
2007	204350	144549	90268	79621	82087	75930	676805
2008	285784	402005	115745	151732	108284	100517	1164067
2009	195620	459342	149247	176948	111284	15414	1107855
2010	324715	318630	144030	199275	124050	128758	1239458
2011	754154	492365	139519	367823	125695	185725	2065281
2012	461709	423243	249950	364852	156925	211821	1868500
2013	250631	405579	257936	263708	171938	224569	1574361
2014	255192	422140	252097	320478	180557	178695	1609159
2015	403275	479635	251308	325204	198219	172673	1830314
2016	471294	444480	243513	321343	197719	163221	1841570
2017	304930	405540	236781	330186	197859	149625	1624921
2018	396069	427593	256205	330212	200446	146470	1756995
2019	366978	453047	281974	336873	198895	153000	1790767
2020	360165	446488	288379	338262	198395	165889	1797578

Source: Ministère des finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2004, 2008, 2010, 2012, 2016, 2018, 2019, 2020.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة التحويلات الاجتماعية شهدت تطورا مستمرا هذا ما يدل على الجهود المبذولة من طرف الدولة التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية إذ نلاحظ:

- **خلال الفترة 2000-2007:** أن نسبة التحويلات الاجتماعية في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى إذ بلغ إجمالي الدعم ما قيمته 344 مليار دينار سنة 2000، إذ أن الحصة الأكبر منها منحت للمعاشات بنسبة 26% ونسبة 20% منحت للسكن في حين بلغت نسبة دعم العائلات ما يقارب 19% من القيمة الكلية.

أما سنتي 2001-2002 كانت نسبة المعاشات تقدر ب 117 مليار و130 مليار على التوالي أي نسبة 27% من مجموع التحويلات ويفسر ذلك بزيادة المعاشات التقاعدية خلال نفس السنة، أما سنة 2003 فقد كانت أكبر حصة لدعم السكن ودعم العائلات بقيمة 108 مليار و91 مليار، كما نلاحظ أيضا خلال الفترة 2005-2007 ارتفاعا ملحوظا في دعم السكن ودعم العائلات وقدر ب 45% من إجمالي الدعم سنة 2005 في حين بلغ سنة 2007 ما قيمة 51.57% من مجموع التحويلات.

- **خلال الفترة 2008-2014:** نلاحظ خلال سنة 2008 قفزت قيمة إجمالي التحويلات الاجتماعية إلى 1164 مليار مقارنة ب 676 مليار سنة 2007، وكانت حصة الأسد لدعم العائلات ب 402 مليار ثم تلاها دعم السكن ب 2885 مليار فدعم الصحة ب 151 مليار مع ارتفاع محسوس لكل من دعم المجاهدين والمعوزين والمعاشات أي ما يقارب سنة 75% من قيمة الدعم الإجمالي، وهذا ما يظهر أهمية الدعم الاجتماعي المتبعة في الجزائر إذ يرتبط هذا الارتفاع بتوسيع نطاق دعم أسعار الحبوب بالإضافة إلى دعم أسعار القمح والحليب.

وأما سنة 2011 فقد بلغ اجمالي الدعم رقما قياسيا يقدر ب 2065 مليار وذلك لدعم وذلك لدعم أسعار المواد الأساسية وتمديد دعم الأسعار إلى المنتجات الغذائية الأساسية الجديدة وتقوية مخفضات الميزانية لدعم أسعار المنتجات المدعومة سابقا، وفي سنة 2013 انخفض إجمالي التحويلات إلى 1574 مليار بسبب انخفاض في مستوى الموارد المالية، ومن جهة أخرى أيضا فنجد في الفترة بين (2005-2014) أن الدولة الجزائرية خصصت مجموعة من الاعتمادات المالية لبعض القطاعات من أجل دعم النمو وهي موضحة في الجدولين المواليين:

جدول رقم (05): كيفية التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو في الجزائر (2005-2009)

القطاع	حجم الاعتمادات مليار دينار جزائري	النسبة%
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد دباغين سطيف 2، العدد 13، ص 356.

جدول رقم (06): يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية في الجزائر (2010-2014)

القطاع	حجم الاعتمادات مليار دينار جزائري	النسبة%
التنمية البشرية	10.122	49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	31.5
تحسن الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20.412	100

المصدر: بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد دباغين سطيف 2، العدد 13، ص 357.

فمن خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن الدولة الجزائرية رصدت عدت مبالغ مالية من أجل دعم النمو وتحسينه، وذلك من خلال مجموعة من البرامج منذ سنة 2001، بحيث عرفت الجزائر إلى حد الآن خمس برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015 -2019، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030.

ورصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية، ولقد

تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج إيجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **خلال الفترة 2014-2020:** أما في سنة 2014 فبلغ 1609 مليار دينار رغم الصدمة المالية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط إلا أن الجزائر حافظت على الطابع الاجتماعي لها وهو ما يتجلى في التحويلات الاجتماعية المقدمة، وأما سنة 2015 ارتفع ليصل إلى 1830 مليار منها 403 مليار موجه للسكن و4796 مليار لدعم العائلات، وما ميز هذه الفترة (2012-2015) أن الحصة الأكبر من الدعم الحكومي موجه للأسرة وقطاع السكن والصحة بنسبة 65% من جميع التحويلات، وكذلك أيضا تطور الدعم الحكومي الضمني كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (07): تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012-2015 (مليار دج)

نوع الدعم	2012	2013	2014	2015
الإعانات الضريبية	942.6	1080	954	/
الإعانات الخاصة بالعمليات العقارية	65.8	66.9	56.3	/
تدخلات الخزينة			10	/
دعم أسعار المواد الطاقوية	1923	2080.5	1386	1300
دعم توازن سونلغاز	0	0	154.3	0
المجموع	**2931.4**	**3227.4**	**2560.6**	**1300**

المصدر: حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، 2018، ص122.

فمن خلال الجدول أعلاه نجد أن مخصصات دعم أسعار المواد الطاقوية تمثل الحصة الأهم بأكثر من 70% من مجموع مخصصات الدعم الحكومي الضمني، حيث مازالت تكلفة دعم الطاقة كبيرة وجد معتبرة إذ نجد الدعم المخصص للوقود بالدرجة الأولى يليه الدعم الموجه للغاز، لإنتاج الكهرباء، تم الدعم الموجه للغاز الطبيعي يليه إعانات الضريبة بنسبة 33% ثم الإعانات الخاصة بالعمليات العقارية ب 2%.

وأما في يخص دعم النشاط الاقتصادي والتعليم فبلغت كلفة تطهير ديون شركات القطاع العام حسب بعض الخبراء 605.8 مليار دينار جزائري سنة 2016 ما يعادل 95% من نفقات العامة وهذا من أجل الحفاظ على 300 ألف منصب شغل في القطاع العام الاقتصادي على غرار مؤسستي نفطال، سونلغاز والتي تعاني عجوزات نتيجة تقديم منتجاتها بأسعار اجتماعية لا تغطي التكلفة الحقيقية، مع التخلي عن مبلغ 886 مليار دينار جزائري كإعفاءات جبائية، أي ما يعادل 14% من نفقات الميزانية بهدف تشجيع النشاطات الاقتصادية لخلق قيمة مضافة وتشجيع الشغل.

كما استفاد قطاع الفلاحة من دعم لتغطية الفروقات السعرية للحبوب والمساهمة في توفير الأعلاف والأسمدة ففي سنة 2014 تم منح 163 مليار دينار جزائري للديوان الوطني للحبوب و44.6 مليار دينار جزائري لدعم مادة الحليب، كما خصص أيضا غلاف مالي إجمالي سنة 2014 قدر ب 32 مليار لتغطية النفقات المتعلقة بالإطعام المدرسي و81 مليار كإعانات لتسيير ديوان الخدمات الجامعية.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا توضيح حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2020 حسب مختلف القطاعات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

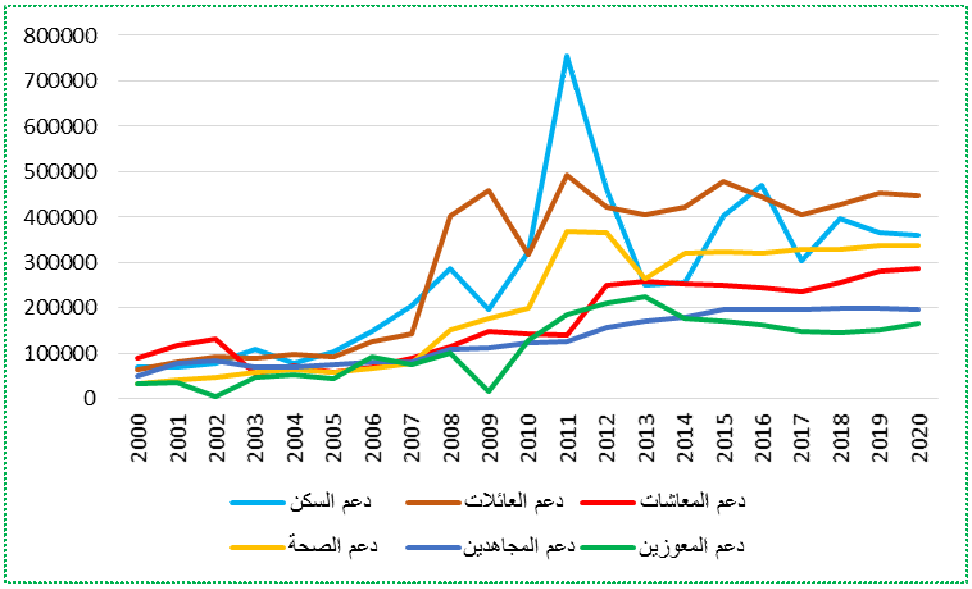

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Ministère des finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2004, 2008, 2010, 2012, 2016, 2018, 2019, 2020.

نلاحظ من خلال معطيات الشكل أعلاه أن دعم السكن ودعم العائلات دائما يأخذ الحصة الأكبر من التحويلات الاجتماعية وأنه لقد ارتبط تزايد مخصصات الدعم الاجتماعي بكل أشكاله كما هو موضح في الشكل خلال السنوات العشرين الماضية، بتزايد المطالب الاجتماعية وإلحاح مسألة العدالة الاجتماعية على الحكومات المتعاقبة، وهو أمر مفهوم بالنظر إلى الطفرة النفطية التي عرفتها البلاد إلى غاية سنة 2014، ورغبة السلطة آنذاك في إعادة بناء مؤسسات وبنية تحتية قاربت على الانهيار بعد عقد من الأزمة الأمنية والسياسية.

غير أن الملاحظ هو عدم تراجع الدولة عن الدعم، رغم انخفاض أسعار النفط بعد ذلك، والتي وصلت إلى حدود تاريخية (12دولارا للبرميل) في ماي 2020، وتحيلنا هذه الملاحظة إلى حتمية مفادها عدم قدرة الدولة على التخلي الكلي عن سياسة الدعم الاجتماعي، رغم الضغط المتزايد على الميزانية وانخفاض احتياطي الصرف إلى 44 مليار دولار حسب تصريحات رئيس الجمهورية في جويلية 2020، بعد

أن وصل إلى 200 مليار دولار سنة 2014، وما يؤكد هذا هو الشكل الموالي الذي يوضح تطور مجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر وهو كما يلي:

الشكل رقم (09): تطور مجموع التحولات الاجتماعية (2000-2020)

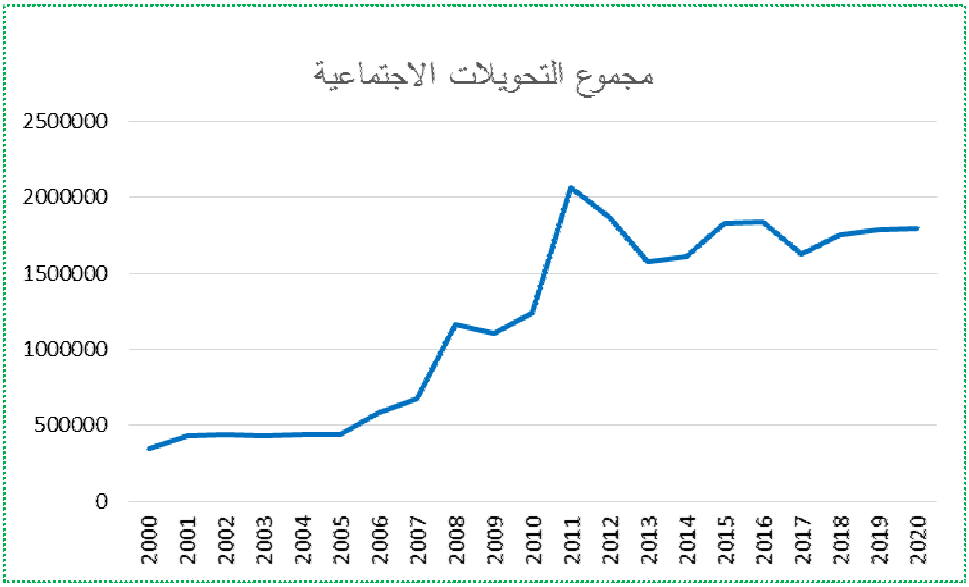

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Ministère des finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2004, 2008, 2010, 2012, 2016, 2018, 2019, 2020.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن مجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر على العموم دائما في زيادة على طول فترة الدراسة (2000-2020) وهذا راجع لسياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر بالرغم من انخفاض الإيرادات البترولية في بعض السنوات وخاصة بعد الأزمات التي مرت بها الجزائر في الآونة الأخيرة كأزمة الفساد للنظام السابق وأزمة كورونا 2019 العالمية وانهيار أسعار البترول نتيجة الحجر الإجباري وتعطيل بعض القطاعات الاستراتيجية كالنقل بشتى أنواعه، وبالرغم من كل هذا تستمر الحكومة الجزائرية في تقديم الدعم وتأدية الدور الاجتماع، بحيث تسعى الحكومة إلى إصلاح سياساتها من دون المساس بجوهرها الاجتماعي الذي كلف الجزائر 17 مليار دولار في 2020.

II-2-3- علاقة الدعم الحكومي بالموازنة العامة في الجزائر (2000-2020)

سوف نحاول في هذا الجزء التعرف على أثر سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وخاصة لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بدرجة الأولى فهو يعتمد على إيراد قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات فإن التقلبات في أسعار النفط العالمية التي شهدتها فترة الدراسة، وخاصة انهيار الأسعار في منتصف سنة 2014 كان لها تأثير كبير على موازنة الجزائر الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تبني سياسة التمويل غير تقليدي.

وفي الجدول والشكل المواليين سوف نحاول مقارنة مجموع التحويلات الاجتماعية برصيد الموازنة العامة للجزائر في الفترة (2000-2020) لمعرفة هذا الأثر وهو موضح كما يلي:

جدول رقم (08): تطور التحويلات الاجتماعية مقابل رصيد الموازنة العامة للجزائر (2000-2020)

السنوات	التحويلات الاجتماعية	رصيد الميزانية	النفقات	التحويلات الاجتماعية/ رصيد الميزانية (%)	التحويلات الاجتماعية/ النفقات (%)
2000	344480	-53198	1173122	647.54	29.36
2001	426795	68709	1321028	621.16	32.30
2002	437063	26038	1550646	1678.55	28.18
2003	433165	-164624	1690175	263.12	25.62
2004	437429	-285372	1891769	153.28	23.12
2005	435498	-338045	2052037	128.82	21.22
2006	584800	-611089	2453014	95.69	23.84
2007	676805	-1159519	3108569	58.36	21.77
2008	1164067	-1288603	4191051	90.33	27.77
2009	1107855	-970972	4246334	114.09	26.08
2010	1239458	-1392296	4466940	89.02	27.74
2011	2065281	-2363759	5853569	87.37	35.28
2012	1868500	-3254143	7058173	57.41	26.47
2013	1574361	-2198816	6024131	71.60	26.13
2014	1609159	-3068021	6995769	52.44	23
2015	1830314	-3103789	7656331	58.97	23.90
2016	1841570	-2285913	7297494	80.56	25.23
2017	1624921	-1234745	7282630	131.59	22.31
2018	1756995	-1342601	7732070	130.86	22.72
2019	1790767	-1138977	7725477	157.22	23.18
2020*	1797578	-1524389	7823112	117.92	22.97

* بالاعتماد على قانون المالية 2020.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- تقارير وقوانين المالية: 2004، 2008، 2010، 2012، 2016، 2018، 2019، 2020.

شكل رقم (10): تطور التحويلات الاجتماعية مقابل رصيد الموازنة العامة للجزائر (2000-2020)

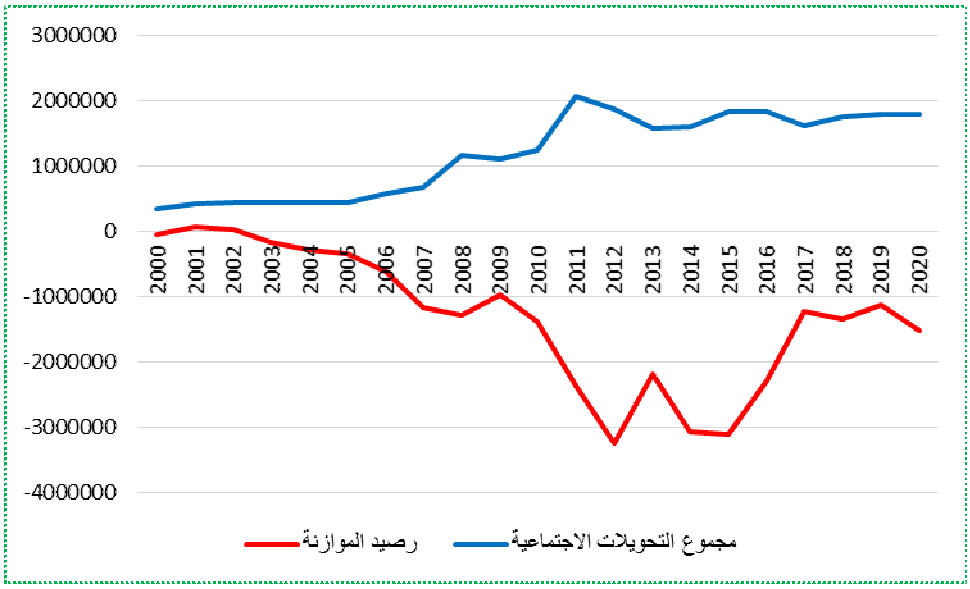

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- تقارير وقوانين وزارة المالية: 2004، 2008، 2010، 2012، 2016، 2018، 2019، 2020.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة قوية بين سياسة الدعم الحكومي (التحويلات اجتماعية) وعجز الموازنة العامة للدولة حيث يتبين الارتفاع المستمر في حجم الموازنة خلال الفترة 2003-2009 باستثناء الفترة 2001-2002 الذي عرفت فائضا.

- فنلاحظ أن في الفترة 2003-2005 كان حجم التحويلات يتراوح بين 437 مليار دينار سنة 2004 و435 مليار سنة 2005، ليرتفع سنة 2006 و2007 ويقدر ب 584 مليار و676 مليار أي ما نسبته 21.77 % من النفقات العمومية لسنة 2007 ونسبة 58.36% عجز الموازنة العامة لنفس السنة.

- كما تزامن هذا مع المستويات العالية لإيرادات الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى 98.96 دولار للبرميل سنة 2007، وهذا ما أدى لتحفيز مخصصات التحويلات الاجتماعية سنة 2008 إلى 1164 مليار دينار والذي كانت نسبته 90% من عجز الموازنة العامة وسنة 2009 إلى 1107 مليار دينار بنسبة 114% من العجز وهذا ما يبين أن ارتفاع حجم التحويلات الاجتماعية ساهم بزيادة كبيرة في حجم النفقات العامة والذي بدوره زاد من عجز الموازنة العامة.

ويتضح من الجدول أعلاه أيضا أن عجز الموازنة العامة شهد ارتفاعا ملحوظا بين 2010-2012 فقد كان سنة 2010 عجزا ب 1392 مليار دينار وأصبح سنة 2011 يقدر ب 2363 مليار دينار و3254 مليار دينار سنة 2012 وقد تزامن هذا مع التوسع في مخصصات الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية وبلغ 66% وكان قيمة التحويلات سنة 2010 تقدر ب 1239 مليار دينار وأصبح سنة 2011 يبلغ 2065 مليار لينخفض سنة 2012 ويقدر ب 1868 مليار دينار.

– كما نلاحظ أيضا من الشكل أن ذروة التحويلات الاجتماعية كانت في سنة 2011 بقيمة 2065 مليار دينار ويرجع هذا إلى التوسع في اعتماد دعم المواد الأساسية واسعة الاستهلاك وفق المرسوم التنفيذي رقم 11–108 مؤرخ في 6 مارس 2011 وهذا استجابة لاحتجاجات جانفي 2011 على ارتفاع أسعار المواد الأساسية وقد سبب عجز ميزانية الدولة بنسبة 87% سنة 2011، و57% سنة 2012 وسجل عجز قياسي ب 3254 مليار دينار جزائري، في حين كانت الدولة تتمتع بأريحية مالية أو ما يعرف بالبحبوحة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول لأسعار قياسية وصل سعر البرميل سنة 2011 إلى 112 دولار.

– وأما في سنة 2013 شهدت التحويلات الاجتماعية وحجم النفقات العامة تراجعا في قيمتها، مما أدى إلى تراجع عجز الموازنة العامة إلى 2128 مليار دينار مقارنة سنة 2012، كما حافظت التحويلات الاجتماعية على حصتها من مجموع النفقات العمومية بنسبة 26.13%.

– وأيضا فبالنسبة للدعم الضمني والذي يعبر عن الإعانات التي تدعمها الدولة من خلال التنازل عن المقبوضات المستحقة أو إعادة شراء الديون المرتبطة بالاختلالات المالية لكيانات اقتصادية معينة، يمثل حصة هامة من إجمالي الدعم الكلي بحوالي بأكثر من 60% منه كما أنه يتأثر به، فقد بلغ سنة 2012 قيمة 2931.4 مليار دينار منها 1923 مليار دينار دعم الطاقة أي بحوالي 34% من الدعم الضمني وسجل دعم الطاقة سنة 2013 ما قيمته 2080.20 دينار من قيمة الدعم الضمني الذي بلغ 3228.3 مليار دج أي بنسبة 35% منه، وأما سنة 2014 فنلاحظ انخفاض في دعم الطاقة إلى 1386 مليار دج.

– في حين سجل أيضا انخفاض في إجمالي الدعم الضمني الذي حددت قيمته ب 2560.8 مليار دينار وبالنسبة لسنة 2015 انخفض إجمالي الدعم الضمني والذي قدر ب 1367 مليار دينار منها 1300 دعم للطاقة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية كما أنه حدث ارتفاع في الدعم الصريح، وهذا ما يبين أن دعم الطاقة في الجزائر يمثل حصة هامة من إجمالي الدعم الضمني الذي بدوره يسجل أكبر نسبة من إجمالي الدعم الحكومي، وبعد حصة دعم الطاقة تأتي الإعانات الضريبية في المرتبة الثانية حيث مثلت 37% من إجمالي الدعم الضمني سنة 2014 وأكثر من 32% سنة 2012 و2013.

– ومن خلال معطيات الجدول أعلاه أيضا ففي بداية 2014 نلاحظ أنه بدأت مخصصات التحويلات الاجتماعية في ارتفاع حتى 2016 وفي ظل رصيد صندوق ضبط الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار البترول بداية 2014 إلى أن وصل سنة 2017 أصبح الصندوق لا يملك أرصدة مالية ومع هذا بقيت الدولة محافظة على حصة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية من مجموع النفقات العامة وكانت تتراوح بين 22% و25% وهذا ما تسبب في عجز الموازنة تدريجيا بداية من 2014 إذ ساهمت التحويلات بنسبة 52.44% من عجز الموازنة العامة حتى بلغت نسبة 59% في سنة 2015 بقيمة عجز 3103 مليار، و2285 مليار سنة 2016 رغم محاولة الدولة ترشيد النفقات وترشيد الدعم الاجتماعي مع انخفاض الإيرادات العامة بسبب أسعار النفط العالمية حيث انخفض العجز سنة 2017 إلى 1234 مليار دج وتسببت التحويلات الاجتماعية بنسبة 131.5% في عجز الموازنة العامة.

- وفي الفترة 2017-2020 حافظت التحويلات الاجتماعية عل حصصها من حجم النفقات العامة بمقدار 23 % تقريبا، وبقيت تتسبب في عجز الموازنة العامة بمقدار 140% تقريبا، وهذا ما أدى إلى اعتماد سياسة التمويل بالعجز (التضخمي) لتمويل عجز الموازنة حيث صرحت الدولة الجزائرية من خلال مسؤوليها أنه تم طبع ما قيمته 2185 مليار سنة 2017 و1555 مليار سنة 2018 مما تسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر وارتفاع معدل التضخم. والشكل الموالي يوضح حجم الدعم الكلي بالنسبة للنفقات العامة خلال فترة الدراسة (2000-2020) وهو كما يلي:

شكل رقم (11): تطور حجم الدعم الكلي بالنسبة للنفقات العامة للجزائر (2000-2020)

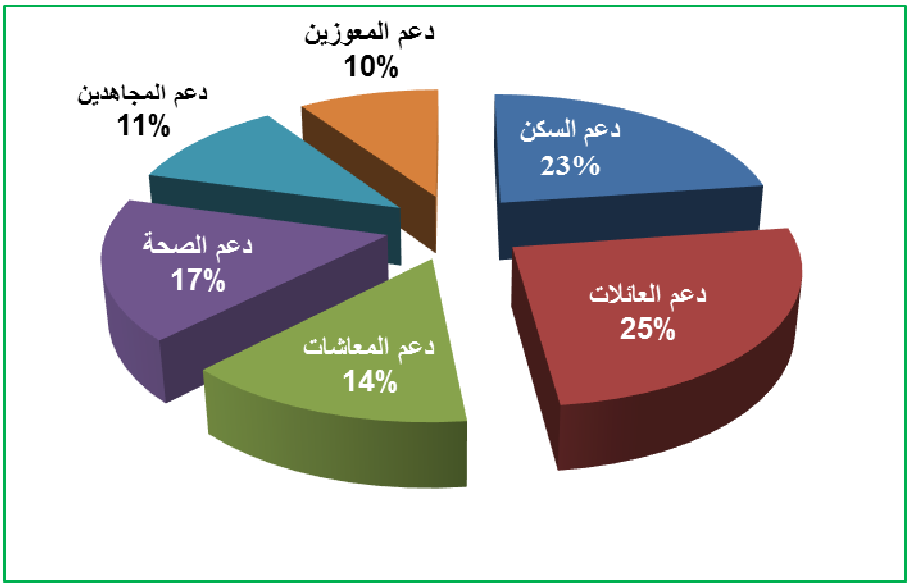

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: تقارير وقوانين وزارة المالية: 2004، 2008، 2010، 2012، 2016، 2018، 2019، 2020.

- Ministère des finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2004, 2008, 2010, 2012, 2016, 2018, 2019, 2020.

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الدعم الكلي مقارنة بالنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000 إلى سنة 2020 كانت تبلغ 25% بالنسبة لدعم العائلات ونسبة 23% بالنسبة لدعم السكن ثم تليها نسبة دعم الصحة بـ 17% ودعم المعاشات بنسبة 14% ودعم المجاهدين بنسبة 11% ليأتي في المرتبة الأخيرة دعم المعوزين بنسبة 10% من الدعم الكلي.

المعالجة الإحصائية:

قمنا بمعالجة البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة من أجل التعرف على العلاقة بين سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) وهذا بحساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل (سياسة الدعم الحكومي) والمتغير التابع (رصيد الموازنة العامة) من خلال العلاقة التالية:

$$r_p = \frac{n(\Sigma xy) - (\Sigma x)(\Sigma y)}{\sqrt{n\Sigma(x^2) - (\Sigma x)^2}\sqrt{n\Sigma(y^2) - (\Sigma y)^2}}$$

وبلغ قيمة معامل الارتباط بين متغيرات هذه الدراسة **(rp = 0.811)** أي نسبة 81.1% وهو أكبر من نسبة 60% أي أنه هناك ارتباط طردي قوي بين سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

II-3- مناقشة فرضيات الدراسة

سوف نحاول في هذا الجزء مناقشة الفرضيات الفرعية للدراسة وكذلك الفرضية الرئيسية وذلك من خلال إثباتها أو نفيها ومحاولة إيجاد إجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية المذكورة في المقدمة العامة.

II-3-1- مناقشة الفرضية الفرعية الأولى

والتي مفادها (تعرف الموازنة العامة عجزا مستمرا ومتسارعا خلال الفترة (2000–2020)، فبناء على تحليل الجدول رقم 02 الذي يبين تطور عجز الموازنة العامة، والذي عرف تناميا كبيرا من سنة 2000 أين كان يقدر ب 53 مليار دينار جزائري، إلى أن سجل عجزا قياسيا ب 3254 مليار دينار جزائري سنة 2012، ثم عرف انخفاضا من سنة إلى أخرى ليسجل عجز ب 1524 مليار دينار سنة 2020، ويفسر هذا العجز المزمن بـ:

– تزايد النفقات العامة بشكل لا يواكب الزيادة في الإيرادات حيث ارتفعت النفقات بشكل كبير بسبب تبني الدولة البرامج التنموية من خلال الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو وتطويره، كذلك بسبب زيادة كتلة الأجور خلال الفترة 2008–2012 والتي بلغت حوالي 60% من نفقات التسيير، وهذا ما جعل صندوق النقد الدولي في كل مرة يوصي الجزائر بتقليص التوظيف في القطاع العام وهو ما حدث بعد الأزمة البترولية حيث عرفت وتيرة التوظيف انخفاضا ملحوظا.

– في المقابل لم ترتفع الإيرادات العامة بنفس وتيرة ارتفاع النفقات خاصة منها العادية والاستثنائية، في حين كان هناك ارتفاعا في الإيرادات الجبائية والبترولية لفترة محدودة خلال فترة الدراسة والذي لم يستطع تغطية النفقات المتزايدة وبشكل متسارع.

– عدم فعالية النظام الجبائي والذي يترجم ضعف نمو الحصيلة الجبائية العادية.

– ضعف أجهزة الرقابة المالية والإدارية العامة وعدم تفعيل دور مجلس المحاسبة (لم ينشر تقريره لعدة سنوات).

بناءا على ما سبق ذكره: **نقبل الفرضية الفرعية الأولى** والتي مفادها أن الموازنة العامة تعرف عجزا مستمرا ومتسارعا خلال فترة الدراسة.

II-3-2- مناقشة الفرضية الفرعية الثانية

والتي مفادها (أن من أهم القطاعات التي حظيت باهتمام الدولة هي دعم العائلات)، فاعتمادا على تحليل الجدول رقم 04 تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000–2020) والتي عرفت تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى، إذ مس كل القطاعات وكانت حصة الأسد لدعم العائلات، دعم السكن من إجمالي الدعم الصريح، وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07 تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012–2015 نجد أن: دعم الطاقة يمثل الحصة الأكبر والأهم بنسبة أكثر من 70% من الدعم الضمني والذي بدوره يشكل النصب الأعلى ب 60% من

إجمالي الدعم الكلي، كما بلغت حصة قطاع السكن 754.15% مليار دينار سنة 2011 أي بنسبة 36% من إجمالي التحويلات ويرجع ذلك حسب اعتقادنا إلى:

– عدم ترشيد استهلاك الطاقة بالنسبة للعائلات في ظل سياسة الدولة لتوفير غاز المدينة لأكبر عدد ممكن من المواطنين بالإضافة إلى توسيع الحظيرة السكنية، وكذلك توسيع الحظيرة الوطنية للسيارات (استهلاك المشتقات النفطية) وما زاد من حدة الأمر هو عدم اكتفاء الجزائر من هاته المشتقات (استيراد نسبة كبيرة من الخارج في السنوات الأولى من الدراسة).

– تزايد المطالب الاجتماعية وإلحاح مسألة العدالة الاجتماعية خاصة بعد ارتفاع أسعار المواد المدعمة والمواد الأولية في إنتاجها في السوق العالمية، في ظل استيراد جزء كبير منها من الخارج (بودرة الحليب، القمح، اللبن، المواد الأولية لزيت المائدة) تزامنا مع أحداث واحتجاجات سنة 2011.

– الطابع الشمولي للدعم الحكومي في الجزائر (لمختلف طبقات المجتمع).

وعليه **ترفض الفرضية الفرعية الثانية** ومضمونها أن من أهم القطاعات التي حظيت باهتمام الدولة هي دعم العائلات.

II-3-3- مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة

والتي محتواها أنه عرف الإنفاق على الدعم الحكومي خلال الفترة (2000–2020) زيادة مستمرة، واستنادا على تحليل بيانات الجدول 08 تطور التحويلات الاجتماعية مقابل رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الإنفاق الحكومي نجد أن:

– نسبة التحويلات الاجتماعية قدرت ما بين 21% و35% من النفقات العامة خلال فترة الدراسة.

– كما تبين أيضا أنه بتزايد مخصصات التحويلات الاجتماعية زاد الإنفاق العام ويوضح هذا:

– الطابع الاجتماعي للدولة والذي يفرض عليها الإبقاء على سياسة الدعم الحكومي بمستويات متصاعدة.

– تقوية مخصصات الميزانية لدعم أسعار المواد المدعمة سابقا مع تمديد دعم الأسعار إلى منتجات غذائية أساسية جديدة (فمثلا الخبز يحدد سعره ب 8.5 دج للوحدة الواحدة، في وقت تصل تكلفة إلى 25 دج، والفرق 16.5 دج وهو ما يكلف الدولة مليار دولار سنويا.

– بالنسبة لسعر الوقود ب 40 دج للتر البنزين، ولكن خزينة الدولة تدفع بين 60 دج إلى 80 دج للتر، والفرق تدعمه الدولة أي ما يكلفها 11% من النتائج المحلي الإجمالي.

– يقدر دعم الطاقة ب 15 مليار دولار.

– 6.30 مليار لدعم سعر الوقود.

– أكثر من 7.5 مليار دولار لدعم الغاز.

– 1.54 مليار دولار لدعم توازن شركة سونلغاز.

– الدعم الحكومي المعمم في الجزائر مكلف جدا فحسب نتائج دراسة بريطانية التي توصلت إلى أن 80% من الدعم موجه للأغنياء و20% موجهة للطبقة الهشة لأنها سياسة يستفيد منها كل فئات المجتمع وهذا ما ينطبق على الجزائر.

– الاستهلاك المفرط والتبذير للمواد المدعمة وقد تصل جدا لتهريب.

– ارتفاع أسعار المواد المدعمة في السوق العالمية.

– انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

– زيادة نفقات قطاع الصحة خاصة مع أزمة كورونا (كوفيد 19) العالمية.

واستنادا لما سبق تم **إثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة** والتي فحواها أن الإنفاق عرف زيادة مستمرة على الدعم الحكومي خلال فترة الدراسة (2000–2020).

II-3-4- مناقشة الفرضية الفرعية الرابعة

والتي مفادها (يساهم الدعم الحكومي في زيادة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة). واعتمادا على الجدول رقم 08 تطور التحويلات الاجتماعية مقابل رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الدراسة، ومنحنى النفقات، رصيد الموازنة والتحويلات الاجتماعية والذي أوضح تزايد الانفاق العام من سنة إلى أخرى، وأثبتت لنا أن نسبة التحويلات الاجتماعية كانت تتراوح بين 21% و35% من النفقات العامة خلال العشرين سنة الماضية، وعرض لنا أيضا تنامي عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، إذ تساهم التحويلات الاجتماعية نسبة تتراوح بين 80% إلى 157% من عجز الموازنة خلال خمس سنوات الأخيرة، كما أن علاقة بيرسون rp=81%. ويعزى ذلك إلى أن:

– الدعم الحكومي يمثل نسبة كبيرة في الإنفاق والذي لم يواكب ارتفاعه في جانب الايرادات مما أذى إلى ارتفاع عجز الموازنة واستمراره.

– هناك علاقة طردية قوية بين الدعم الحكومي وعجز الموازنة العامة وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة** والتي مغزاها أن الدعم الحكومي يساهم في زيادة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة.

II-3-5- مناقشة الفرضية الرئيسية للدراسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على فرضية رئيسة كإجابة مبدئية على الإشكالية الرئيسية وفيما يلي سوف نحاول إثباتها أو نفيها، وفحوى هذه الفرضية هو أنه يعتبر الدعم الحكومي جزء من النفقات العامة في الجزائر فهو يؤثر بشكل كبير على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000–2020). فمن خلال ما تم عرضه في تحليلات هذه الدراسة اتضح لنا بأن التحويلات الاجتماعية في الجزائر تمثل نسبة هامة من النفقات العامة خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2020، وأن هذه الأخيرة أي النفقات العامة لا يساير ارتفاعها في جانب الإيرادات العامة مما نتج عنه ارتفاع مزمن في عجز الموازنة العامة في الجزائر في فترة الدراسة وخاصة من سنة 2003 إلى سنة 2020. وعليه فإننا **نقبل الفرضية الرئيسية** أي أنه فعلا يؤثر الدعم الحكومي في الجزائر بشكل كبير على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000–2020).

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكننا أن نستنتج بأن سياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية تمثل أحد آليات الموازنة لتحقيق أهداف الدولة الاجتماعية والاقتصادية فرغم أهمية هذه السياسة إلا أن واقعها في الجزائر يثبت (يبرهن) أنها سياسة مكلفة في جانب الإنفاق العام، فقد خصصت لها الحكومة مبالغ طائلة مما تسبب في تزايد عجز الموازنة العامة والتي تعاني من عجوزات مستمرة من سنة إلى أخرى وخاصة من سنة 2003 إلى سنة 2020 هذا من جهة، ومن جهة أخرى أيضا توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نفي الفرضية الفرعية رقم 02 والتي مفادها أنه من أهم القطاعات التي حظيت باهتمام الدولة هي دعم العائلات وقبول كل من الفرضيات الفرعية رقم 01، 03، 04 على التوالي والتي مفادها أن الموازنة العامة تعرف عجزا مستمرا ومتسارعا خلال فترة الدراسة وأن الإنفاق العام في الجزائر عرف زيادة مستمرة على الدعم الحكومي خلال فترة الدراسة (2000–2020)، وأن الدعم الحكومي يساهم في زيادة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة للجزائر وهذا ما أدى إلى قبول الفرضية الرئيسية أي أنه فعلا يؤثر الدعم الحكومي في الجزائر بشكل كبير على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000–2020).

خاتمة عامة

خاتمة:

ظل الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة منذ سنوات طويلة يشكل بالنسبة للجزائر سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فالجزائر تبذل جهودا جبارة من أجل تحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها بشكل عام، خاصة في مجال توفير المواد الأساسية والضرورية بأسعار مدعمة، ذلك لأجل المحافظة على فدرتهم الشرائية لضمان الأمن واستقرار الدولة.

لقد شهد الاتجاه العام للدعم الحكومي في الجزائر ارتفاعا ملحوظا، وتسارعت وتيرة نمو حجمه على خلفية الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية، إدخال عدد كبير من السلع والخدمات تحت مظلة الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر لامتصاص تداعيات الارتفاع التي شهدته أسعار السلع والخدمات، وعلى وجه الخصوص السلع المستوردة التي قفزت أسعارها بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، تضاعفت أسعار المواد الغذائية بين عامي 2000–2011، حيث ارتفع مؤشر أسعار الغذاء خلال هذه الفترة إلى 138 نقطة بسبب ارتفاع أسعار الحبوب، منتجات الألبان، السكر، زيت الطعام وانخفاض الدخول الحقيقية.

ففي دراسة قام بها صندوق النقد الدولي اعتبر فيها سياسة الدعم التي تطبقها الجزائر بحجة حماية الفئات الهشة مكلفة جدا، فهي مثلت حصة معتبرة من النفقات العامة، فضلا عن اعتمادها على قواعد خاطئة بسبب دعم الحكومة للأسعار النهائية عند الاستهلاك على عكس الدول التي تقوم بدعم الإنتاج، مما يساهم بقوة في تبذير موارد ناذره وغير قابلة للتجدد، أضف إلى ذلك إضعاف تنافسية جهاز الإنتاج الوطني في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، والتي تنعكس سلبا على تباطؤ نمو الموارد العامة، وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة وتعزيز التبعية الغذائية والاقتصادية للقوى الخارجية.

إن سياسة الدعم الحكومي الشمولي التي تنتهجها الدولة رغم المزايا التي تقدمها لأفراد المجتمع، إلا أنها مرهقة للموازنة العامة، فهي تسرع وتيرة نمو النفقات العامة، ومع تباطؤ نمو الموارد العامة ينتج عنه عجز الموازنة العامة وزيادته واستمراره من سنة إلى أخرى، كما أنها تشجع على زيادة استهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، إضافة إلى حدوث تشوهات سعرية، مع تشجيع تهريب السلع عبر الحدود وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية (يعتبر الدعم الحكومي جزء من النفقات العامة، فهو يؤثر بشكل كبير على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020).

رغم نبل هذه السياسة إلا أنها تبقى الحلقة الرئيسية في الموازنة العامة، ووجب مراجعتها وإصلاحها من أجل تقليص عجوز الموازنة وكذا دعما للاستثمارات المنتجة من أجل بناء اقتصاد كفء وقوي.

النتائج:

من خلال دراستنا وفي ظل تدخل دور الدولة في العديد من المجالات ومع الطابع الاجتماعي للدولة، توصلنا إلى أن الدعم الحكومي يساهم في زيادة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة. ويمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

– تعرف الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا ومتسارعا خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2001 و2002؛

– ارتفاع النفقات العامة خلال الفترة 2010–2014، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير بسبب زيادة كتلة الأجور (2008–2012)، ودعم أسعار منتجات غذائية أساسية جديدة سنة 2011؛

– ارتفاع نفقات التجهيز لدعم برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي بشكل متسارع ولا يواكب الزيادة في الإيرادات العامة، مما نتج عنه عجز متزايد ومستمر في الموازنة، أي حدوث خلل في تركيبتها سواء بفعل سياسات الدولة التوسعية وإتباعها سياسة الدعم المعمم، أو عدم كفاية مصادر الإيرادات العامة؛

– رغم الصدمة المالية التي تعرضت لها الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014 (أين وصل سعر البرميل الواحد إلى 12 دولار)، ومع انخفاض الجباية البترولية إلا أن الجزائر حافظت على الطابع الاجتماعي لها، وكانت الحصة الأكبر من إجمالي الدعم موجهة لدعم العائلات، قطاع السكن وقطاع الصحة خاصة مع تزايد المطالب الاجتماعية والأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19)؛

– سياسة الدعم الحكومي تساهم بنسبة مرتفعة في زيادة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة وإحداث ضغط كبير عليها؛

– تعطي الجزائر اهتماما كبيرا لدعم العائلات، السكن ودعم الطاقة وتمثل مخصصات الدعم الحكومي أكثر من ربع النفقات العامة؛

– تعتمد الجزائر في تطبيق سياستها للدعم الحكومي على مبدأ الاستهلاك النهائي وذلك على حساب الإنتاج، ما ينتج عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتجات المدعمة؛

– شمولية الدعم وعدم تطابقها مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي فهو مكلف جدا للدولة ويسبب ارتفاع النفقات العامة وتزايد مستمر في عجز الموازنة العامة؛

– أدت سياسة الدعم الواسعة إلى تشوهات في الأسعار وتشوهات قطاعية، كما أنها تزاحم نفقات الاستثمار والتنمية الاقتصادية؛

– السياسة الاجتماعية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجباية البترولية؛

– وتيرة نمو النفقات لا تواكب وتيرة نمو الإيرادات؛

– شح في الموارد المالية بسبب الاقتصاد الريعي للبلاد؛

– الطابع الاجتماعي للدولة الذي يفرض عليها الإبقاء على سياسة الدعم بمستويات متصاعدة.

الاقتراحات:

من بين الاقتراحات المقدمة في إطار ذلك:

– إعادة النظر في نظم الدعم الحكومي والتدرج في خطوات إصلاحه.

– ضبط وترشيد الدعم وإعادة هيكلته من خلال الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه والمباشر، واستعمال البطاقات التموينية قصد إيصالها للفئات المستهدفة.

– ضرورة تكوين قاعدة بيانية حديثة ودقيقة وتفصيلية عن توزيع الدخل لإمكانية تحديد الفئات الأولى بالدعم بطريقة عادلة.

– وضع خطة للدعم وتوفير آليات تضمن وصوله لمستحقيه بأقل تكلفة ممكنة.

– ضرورة الإسراع في تبني مناجمنت قادر على التسيير العقلاني للموارد المالية، والقيام بإجراءات الضبط المالي لحل مشكلة العجز في الموازنة.

– إصلاح النظام الجبائي بتوسيع الوعاء الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، والعمل على رقمنة أجهزة الضرائب والجباية والمالية.

– ضرورة تنويع المصادر المالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية من أجل تحفيز الإنتاج الوطني ونمو القطاعات خارج المحروقات وبالتالي زيادة دخل الأفراد.

– تخفيض احتكار الدولة للقطاعات والذي سبب ارتفاع التكاليف وزيادة الإنفاق العام واستمرار عجز الموازنة وتسليم الاقتصاد للقطاع الخاص، وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف.

– إصلاح نظام الأجور.

آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع الخصبة للبحث العلمي، وقد فتحت هذه الدراسة أمام اهتماماتنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للدراسات المستقبلية من أهمها:

– دور إصلاحات سياسة الدعم الحكومي في التقليل من زيادة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة.

– أثر إصلاح النظام الجبائي على رصيد الموازنة العامة.

– دور ترشيد النفقات وإجراءات الضبط المالي على عجز الموازنة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000.
2. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتب الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2012.
3. آدم سميت، ترجمة حسني زينة، ثروة الأمم (الجزء الأول)، نشر معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العراق، 2007.
4. أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
5. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
6. البلوشي أحمد إبراهيم، فراج أحمد جاسم، دور السلطة التشريعية في تحليل واعتماد الميزانية العامة للدولة بمملكة البحرين، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية والسياسة، البحرين، 2017.
7. جون مايناردكينز، ترجمة إلهام عيداروس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2010.
8. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1984.
9. حسن العرفي، المبسط في شرح الميزانية الجماعية، نشر الفضاء الجمعوي، الاتحاد الأوروبي، 2018.
10. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
11. حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999.
12. حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
13. حلمي مجيد محمد الحمدي، المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1992.
14. الحمود إبراهيم، زغلول حلمي، خالد سعد، الوسيط في المالية العامة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2002.
15. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
16. خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2016.
17. محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)، الدار الجامعية، جامعة المنوفية، 2009.

18. ديفيد ريكاردو، ترجمة: يحي العريضي، حسام الدين خضور، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2015،

19. رانية محمود عمارة، المالية العامة (الإيرادات العامة)، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2015.

20. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، 1992.

21. ساحل محمد، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2019.

22. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008.

23. سيمون فاوت وآخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، مؤسسة فريدريش إيبرت، اليمن، 2013.

24. طارق محمد صفوت، إصلاح الدعم للمواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي أندونسيا وإيران)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.

25. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992.

26. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011.

27. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988.

28. عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

29. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

31. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

32. عواد فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

33. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2008.

34. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

35. محمد دويدار، مبادئ المالية العامة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1986.

36. محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2019.

37. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 2012.

38. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

39. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

40. مدين علي، آليات مناقشة الموازنة العامة وإقرارها ومراقبة تنفيذها، النسخة النهائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلس الشعب، الجمهورية العربية السورية، 2011.

41. هدى العزاوي، محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.

المجلات والملتقيات العلمية:

1. أكمل أنور راتب، نظام مقترح لتخفيض عجز الموازنة قائم على قاعدة معرفة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 31، العدد 02، 2017.

2. بشار يونس صبيح الخوالدة، إبراهيم البطانية، أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المجلد 04، العدد 02، الأردن، 2018.

3. البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.

4. بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد دباغين سطيف 2، العدد 13.

5. بوزيدي سعيدة، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، المجلد 16، العدد 22، 2020.

6. حاج بن شاعة، آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021.

7. حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، 2018.

8. دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2021.
9. روقي فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
10. زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 75، 2016.
11. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.
12. طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 44، 2018.

الرسائل والأطروحات:

1. بيصار عبد المطلب، فرحات عباس، إشكالية العجز الموازني في الجزائر والحلول المقترحة: دراسة مقارنة للسنوات 2014-2018، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 12، 2019، ص 439.
2. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص202.
3. عاشور يوسفي، إسماعيل مولوج، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000 – 2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص316.
4. كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 170.
5. لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعالجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص105-107.
6. محمد اللوزي سعود، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع الأساسية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، الجامعة الأردنية، عمان، 2016، ص37.
7. مها أحمد حسين الأنباري، تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)، رسالة ماجيستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص25.
8. نسرين محمد الكوني عرفة، دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلعي في ليبيا واستبداله بالدعم النقدي، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، 2021/2020، ص31-42.

9. وسيلة السبتي، محمد لمين علون، حليمة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص184-189.

القوانين والجرائد الرسمية:

1. تقارير وقوانين وزارة المالية: 2004، 2008، 2010، 2012، 2016، 2018، 2019، 2020.

المراجع باللغة الأجنبية والمواقع الإلكترونية:

1. JULIA KAGAN, Budget Surplus, FISCAL POLICY, GOVERNMENT SPENDING, investopedia, Retrieved 23/7/2021, https://www.investopedia.com/terms/b/budget-surplus.asp, View Date: 11/04/2022 (09:24).
2. Ministère des finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2004, 2008, 2010, 2012, 2016, 2018, 2019, 2020.
3. PAUL BOYCE, Budget Surplus Definition (Effects, Advantages, Disadvantages), boycewire, Retrieved 27/10/2020, https://boycewire.com/budget-surplus-definition/, le: 10/04/2022 (18:04).
4. Richard Stone, Definition, Measurement of National Income and Construction of Social Accounts, United Nation, Geneva, 1947.
5. Tejvan Pettinger, Budget Surplus, Economicshelp 2022, https://www.economicshelp.org/blog/glossary/budget-surplus/, View Date: 11/04/2022 (09:24).
6. https://www.almrsal.com/post/1132049, View Date: 11/04/2022.